

رسالة خطية من جلالة السلطان للرئيس رومن راديف

رئيس بلغاريا يشيد بجهود

سلطنة عُمان لحل التوترات



المعتمد غير المقيم لدى بلغاريا، خلال استقبال فخامة الرئيس البلغاري له في القصر الرئاسي بالعاصمة صوفيا. وقد أشاد فخامة الرئيس البلغاري خلال المقابلة بجهود الوساطة التي تقوم بها سلطنة عُمان، وإسهامها في إيجاد الحلول للتوترات من خلال الحوار والطرق الدبلوماسية، والتزامها بإحلال السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

صوفيا- العُمانية

بعث حضرة صاحب الجلالة السُّلطان
هيثم بن طارق العُظم- حفظه
الله ورعاه- رسالة خطيّة إلى فخامة
الرئيس رومن راديف رئيس جمهورية
بلغاريا، تتصل بالعلاقات الثنائية بين
البلدين الصديقين وسُبل تعزيزها.
قام بتسليم الرسالة سعادة يوسف
بن أحمد الجابري سفير سلطنة عُمان

محاطًا بعناية الله.. جلالة السلطان في زيارة خاصة إلى المملكة المتحدة



مسقط- العُمانية

محاطاً بعناية الله، غادر
حضرة صاحب الجلالة
السُّلطان هيثم بن
طارق المُعظم - حفظه
الله ورعاهُ - البلاد صباح
أمس متوجّهاً إلى المملكة
المتحدة في زيارة خاصة
تستغرق عدة أيام. حفظ
الله سلطان البلاد المفدى
في حلّه وسفره.

«الامتياز التجاري 4» يستهدف تطوير 25 علامة تجارية عُمانية

العمانية، وتوفير بيئة محفزة للنمو والتوسع داخليًا وخارجيًا».

من جانبه، أوضح المهندس حمود بن سالم السعدي النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان رئيس لجنة مركز الامتياز التجاري أنَّ هذه النسخة من برنامج الامتياز التجاري تهدف إلى تطوير ٢٥ علامة تجارية عُمانية، من خلال حزمة متكاملة من الخدمات تشمل التدريب والاستشارات والإبصارات الميدانية. وشهد الحفل توقيع مذكرة تعاون ومذكرة تفاهم؛ حيث وقعت غرفة تجارة وصناعة عُمان ممثلة بمركز الامتياز التجاري مذكرة تعاون مع اتحاد الغرف السعودية ممثلاً في مجلس الأعمال الأُمِّي السعودي المشارك، لتنظيم النسخة الأولى للمعرض العُماني السعودي للامتياز التجاري خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر المقبل ولغاية ٢ أكتوبر المقبل.



توسع مؤسسية قائمة على أفضل الممارسات، ونحن في مجلس الإدارة نُؤمن بأهمية هذا المسار في زيادة القيمة السوقية للمنتجات

وتُعزز من تنافسيته، ويأتي تأسيس مركز الامتياز التجاري لنشر ثقافة الامتياز التجاري، وتقديم الدعم لأصحاب الأعمال في بناء نماذج

مسقط- الرؤية

أطلقت غرفة تجارة وصناعة عُمان، أمس الأحد، النسخة الرابعة من برنامج الامتياز التجاري، تحت رعاية معالي الشيخ الفضل بن محمد الحارثي الأمين العام لمجلس الوزراء، وبحضور سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وعدد من المحكمين والسفراء وأصحاب الأعمال، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة، وأصحاب وصاحبات الأعمال.

وشهد البرنامج منذ تدشين نسخته الأولى في عام ٢٠٢٣ إلى الآن توقيع ١١٠ اتفاقيات منح امتياز تجاري في ١٦ دولة حول العالم. وقال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان: «تتولى الغرفة اهتمامًا كبيرًا بدعم المبادرات النوعية التي تخدم القطاع الخاص

حاتم الطائي يكتب:



إسرائيل.. الزوال الحتمي

إسرائيل كيان مُجرم وإرهابي
مؤقت وزواله النهائي حتمي
المنطقة مرّت بمرحلة عصبية
أكدت خطورة وجود إسرائيل
في الشرق الأوسط

اقرأ داخل العدد:

مطالب بحلول عاجلة لتعزيز السلامة
على طريق الجبل الأخضر

البلوشي لـ «الرؤية»: علينا التحرر من التفكير التقليدي تجاه السياحة

إصدار علمي يُوثق مسيرة قرون من
التبادل الحضاري بين عُمان والصين

خبراء لـ «الرؤية»: «هيئة المشاريع» تطور نوعي
تُعزز نمو القيمة المحلية المضافة

580 شهيدا و4 آلاف مصاب ضحايا «مذابح المساعدات».. والمقاومة تستبسل في غزة



الدولية على «تحمل مسؤولياتها في مساندة مؤسساتنا. نعيش ظروفًا صعبة جدًا وأماكن الإيواء والنزوح بلا مساعدات».

وتؤيد على أن المنظومة الصحية شبه في قطاع إسرائيل، لافتًا إلى أن آلية المساعدات الجديدة سببت أزمة كبيرة في القطاع الصحي.

منذئذ، تبادلت كتاب المقاومة الفلسطينية عمليات جديدة في خان يونس استهدفت تجمعات وجنود جيش الاحتلال، في حين ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن زيادة بنحو ٣٠٪ سُجِّلَت في حوادث الاعتداءات ذات الخلفية القومية التي ارتكها إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بداية العام الحالي.

12

الرؤية - غرفة الأخبار

قال الدكتور خليل دجران المتحدث باسم مستشفى شهداء الأقصى إن أكثر من ٥٨٠ شهيدا و٤ آلاف مصاب سقطوا في صفوف منتظري المساعدات، في ظل تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار على طالبي المساعدات.

وحدث جران لقناة الجزيرة القطرية، عن أنَّ الأمراض تنتشر بشكل كبير في قطاع غزة ولا سيما بين الأطفال، مشيراً إلى أن سوء التغذية ينتشر في كل محافظات قطاع غزة. وأضاف أنه جرى تسجيل أكثر من ٤٠٠ حالة حمى شوكية منذ بداية العام. وحث المتحدث باسم مستشفى شهداء الأقصى المنظمات

حلول متطورة
أنت من ألهما بهامن عالمك
نبتكر

تفضل بزيارة bankdhofar.com

بنك ظفار
BankDhofar

حاتم الطائي يكتب:

إسرائيل.. الزوال الحتمي

إسرائيل كيان
مُجرم وإرهابي
مؤقت وزواله
النهائي حتمي

على قاعدة العديد الأمريكية في قطر، وشاهدنا لأول مرة نيران الحرب الإقليمية تشتعل في سماء الخليج العربي، وباتت المنطقة وكأنها تحوم فوق فوهة بركان ثائر، تتطاير الحمم البركانية منه، ولا أحد يعلم أين ستسقط!

هذه اللحظات التاريخية التي مرّت على منطقة الخليج، كفيّلة بأن تبهّن مدى خطورة إسرائيل على أمننا القومي العربي والشرق أوسط، وأنّ هذا الكيان الذي يمارس الإرهاب ضد الدول وينتهك سيادتها، هو السبب الأول والرئيسي وراء أي عدم استقرار أو اضطرابات في منطقتنا. إسرائيل هي العدو الأول منذ أن وطأت العصابات الصهيونية الشرق الأوسط، واحتلت أرض فلسطين، واغتصبتها، ومن قبل سعت لاحتلال دول أخرى، وهي الآن تحتل أراضي في لبنان وسوريا، ولا تُخفي رغبتها في احتلال مزيد من الأراضي العربية، وخرائطهم المنشورة في كل مكان تفضح مخططاتهم؛ بل إنهم لا يتورعون عن الإفصاح عنها في كل محفل.

لكن في المقابل، أكدت حرب ١٢-١٠ يومًا، مدى هشاشة إسرائيل من الداخل، فبعد أن تلقّت درسًا قاسيًا في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ على أيدي أبطال المقاومة

الإيرانية، بعد أقل من ١٠ أيام على اندلاع الحرب الإيرانية الإسرائيلية، التي بدأتها إسرائيل بعدوان إرهابي داخل العمق الإيراني، تسبب في اغتيال عدد من القادة العسكريين والعلماء النوويين في إيران.

ولم يمر سوى يوم وُضع ساعات، حتى شنت إيران هجومًا بالصواريخ الباليستية

كشفت «حرب الأيام الـ١٢» بين إيران وإسرائيل عن جُملة من الحقائق الدامغة والوقائع التي لا تقبل التشكيك، وبرهنت على أنّ إسرائيل كيان مُؤقت وزواله حتمي، إلّا أنّ لحظة الزوال التام لم تكن بعد، لكننا شاهدنا «بروفة» إسقاطها ومن ثمّ زوالها، في معركة خاطفة لم يستخدم كل طرفٍ فيها- وبالأخص الإيراني- جميع أسلحته؛ بل حتى لم يكشف عن كل استراتيجياته الهجومية والدفاعية، واكتفى باستراتيجية واحدة مُنظمة ومُمنّجة، عنوانها الاستنزاف الذي يقود للانهايار من الداخل.

لا شك أنّ العالم استيقظ فزعًا في الساعات الأولى من يوم الأحد ٢٢ يونيو ٢٠٢٥، على وقع البيان الذي تلاه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأداء تمثيلي فج على طريقة البطل الأمريكي الخارق أمثال «بات مان» و«سوبر مان»، يُعلن فيه أنّ القوات الأمريكية قصفت بالقنابل الخارقة للتحصينات المواقع النووية الإيرانية، زاعمًا أنّه «دمّر بالكامل» منشأة «فوردو» النووية، إلى جانب تدمير كل من منشأتَي نطنز وأصفهان، وهي المواقع النووية الثلاثة التي تمثل جوهر البرنامج النووي الإيراني. وقد جاءت الضربة الأمريكية للمواقع النووية

المنطقة مرّت
بمرحلة عصبية
أكدت خطورة
وجود إسرائيل
في الشرق
الأوسط

الجميع، وهذا ديدن الحروب وطبيعتها، لكن المؤكد لنا أنّ إيران نجحت في تجاوز هذه الخسائر وحققت نصرًا استراتيجيًا، بينما تقلّبت إسرائيل في نيران الهزيمة، دون تحقيق أي هدف مما أعلنته، كما يلي:

أولًا: تجاوزت إيران صدمة اغتيال القيادات العسكرية من الصفين الأول والثاني، وتصفية العلماء النوويين، من خلال سرعة تعيين خلفاء لهم، فضلًا عن اتباع نظام مؤسسي يضمن الحفاظ على التكنولوجيا النووية الإيرانية، حتى لو مات العالم أو الخبير النووي.

ثانيًا: ردّت إيران لإسرائيل الصاع صاعين، ولم تهدأ الضربات الإيرانية طيلة ١٢ يومًا، ونجحت في تدمير العديد من المواقع العسكرية والاستراتيجية.

ثالثًا: تعرضت إسرائيل لهزيمة استراتيجية عنيفة، ستُحدث زلزالًا قريبًا في الأوساط السياسية، وتُضاعف من عوامل رحيل مُجرم الحرب تنبّاهو وحل حكومته الإرهابية، وستستمر تبعات هذا الزلزال لسنوات طويلة.

رابعًا: على مدى ١٢ يومًا تجرّع المواطن الإسرائيلي كؤوس الهلع والخوف من أن يسقط صاروخ إيراني فوق منزله.

خامسًا: ما شُح بنشره من صور ومقاطع مرئية عن حجم الدمار في البنايات والأبراج في تل أبيب وحيفا وبئر السبع وغيرها، يؤكد أن الضرب الإيراني كان ناجحًا للغاية.

سادسًا: فشلت إسرائيل في تحقيق أي من الأهداف المعلنة: إسقاط النظام الإيراني، تدمير البرنامج النووي، تدمير البرنامج الصاروخي.

بينما في المقابل، ترسّخت أقدام النظام الإيراني في ظل الدعم الشعبي غير المحدود، ما يؤكّد أن هذه الحرب عززت من توحيد الداخل الإيراني ورفعت من مستوى الوعي الشعبي في إيران، وقدرة المواطنين الإيرانيين على التفريق بين مصلحة الأمة الإيرانية، والخلافات السياسية الداخلية التقليدية والطبيعية.

وفشلت إسرائيل في تدمير البرنامج النووي، وسعت لجرّ أمريكا للحرب، بينما حتى اللحظة لم تقدم الولايات المتحدة ورئيسها ترامب أي دليل مادي على تدمير البرنامج النووي الإيراني، رغم مزاعم القصف العنيف بالقنابل الخارقة للتحصينات.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الصاروخي، فما شاهدناه من قصف للعمق الإسرائيلي، يؤكّد أن إيران نجحت في تطوير منظومة صواريخ باليستية تتميز بدقة التصويب وقوة التدمير. وظلت إيران تقصف حتى الدقائق الأخيرة قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ما يعني أنّ منصات الإطلاق ما تزال تعمل بأعلى كفاءة؛ بل إنّ الخسائر التي ألحقها إيران بإسرائيل في هذه الدقائق الأخيرة من الحرب، كانت أشد وطأة عليها؛ إذ طالت قيادي الجيش والمخابرات في بئر السبع جنوب إسرائيل.

ومن المؤكّد أنه بعد هذه الحرب، سيدخل الشرق الأوسط بأكمله في عملية إعادة تشكيل جذرية، وفق سيناريو أمريكي إسرائيلي، نستطيع أن نستشره ونحن نقرأ الأحداث وما بين السطور، ونتوقع ما يحدث فعليًا في الكواليس. لذلك نرى أن السيناريو المحتمل يعتمد على عدة نقاط:

أولًا: مساع أمريكية حثيثة لوقف الحرب في غزة، في غضون أسبوع، كما صرح ترامب بنفسه، والهدف من وراء ذلك احتواء المقاومة الفلسطينية وتحديدًا حركة حماس وذراعيها العسكري كتائب القسام، والانتقال بعد ذلك إلى تنفيذ جزء من خطة إعمار غزة، على حساب دول خليجية، ولن يكون إعمارًا كاملاً؛ بل ما يمكن

الفلسطينية، وما تلاه من عمليات المقاومة في غزة الصامدة والتي ما تزال حتى اللحظة تُكبّد الاحتلال الإسرائيلي خسائر فادحة، جاءت الضربات الصاروخية الإيرانية لتُبرهن على أنّ إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت.

وهذه الحرب كشفت عن عدة جوانب يجب التوقف عندها كثيرًا:

أولًا: إيران على علم ودراية كاملين بالمواقع العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية، ولديها إحداثيات هذه المواقع، وهو ما ساعد على توجيه الصواريخ الباليستية لتنفيذ ضربات دقيقة وناجحة. وهذه نقطة تنسف السردية الكاذبة بأن لأحد يعلم شيئًا عن إسرائيل!

ثانيًا: لا ريب أنّ لإيران جواسيس وعملاء على الأرض في إسرائيل، وهؤلاء يمدونها بالمعلومات وتحركات الجيش ومراكز الدفاعات الجوية.

ثالثًا: نجحت إيران في إضعاف وإنهاك منظومات الدفاع الجوي بطبقاتها المختلفة (القبة الحديدية- مقلع داود- نظام أرو«السهم»)، وتمكّنت من إشغاله باستراتيجيات مختلفة، لضمان نجاح اختراق الصواريخ للعمق الإسرائيلي.

رابعًا: عاشت إسرائيل لأول مرة منذ تأسيسها، أقوى تهديد وجودي، وخاضت أخطر حرب على الإطلاق، وواجهت أعنف قصف على مدنها.

خامسًا: انهارت إسرائيل من الداخل في غضون ١٢ يومًا، وعاشت بلا مطار جوي وبلا ميناء بحري، وتعطلت الدولة من شمالها لجنوبها بالكامل.

سادسًا: اضطر المواطن الإسرائيلي للمبيت في الملاجئ تحت الأرض ليّام، ومن كان يعود إلى منزله، تجرّه الصواريخ الإيرانية على الهرب مرة ثانية للملاجئ في غضون سويحات قليلة.

سابعًا: إسرائيل دولة ديكتاتورية يحكمها نظام عسكري فاشي، وحكومة سياسية مستبدّة، وأيّ حديث عن ديمقراطية وحرّيات فهو محض افتراء وهلاوس بصرية وسمعية، والدليل على ذلك حجم التعطيم الإعلامي المفروض حتى الآن على مدى الخسائر والأضرار التي تعرض لها جيش الاحتلال، أو حجم الدمار الذي أصاب منشآت عسكرية وبحّية واستراتيجية.

ثامنًا: إسرائيل تمارس الكذب والتضليل الإعلامي على الجميع، بدءًا من أمريكا وحتى المواطن الإسرائيلي، الذي لا يعرف حقيقة ما نجم عن الضربات الإيرانية، ولا يملك الحق في طلب المعرفة، وإلّا مصيره خلف أسوار السجن. ومن أجل التكم على ما جرى في إسرائيل، فإنّ معظم وسائل الإعلام الدولية ممنوعة من ممارسة عملها في إسرائيل، بما فيها وسائل إعلام أمريكية!

أما إذا تحدّثنا عن المكسب والخسارة في هذه الحرب، فلا شك أنّ الخسائر طالت

إعلان مناقصة

رقم: 14/2025/OPAZ

تدعو الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (OPAZ) الشركات المتخصصة ذات الخبرة للمشاركة في المناقصة التالية من خلال منصة التناقص الإلكتروني (إسناد)

مشروع تنفيذ الأعمال الإنشائية لقنوات تصريف المياه السطحية

بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة بمحافظة البريمي - المرحلة الأولى

المشاركة وشراء مستندات المناقصة	عبر منصة التناقص الإلكتروني https://etendering.tenderboard.gov.om
موعد بدء بيع مستندات المناقصة	الاثنين 30 يونيو 2025 (09:00 صباحاً)
تاريخ انتهاء بيع مستندات المناقصة	الثلاثاء 29 يوليو 2025 (15:00 مساءً)
موعد الزيارة الميدانية لموقع المشروع (الجميع مقدمي العطاءات)	الأربعاء 30 يوليو 2025م 10:00 صباحاً في محطة شل بناية الروضة ولاية محضبة
تاريخ إغلاق المناقصة (التقديم) وفتح العطاءات	الاثنين 18 أغسطس 2025م (12:00 مساءً، بتوقييت مسقط)
قيمة رسم مستندات المناقصة	3,000 رع (ثلاثة آلاف ريال عماني فقط)

يمكن للشركات المتخصصة والمهتمة المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات الحصول على مواصفات وشروط المناقصة المذكورة أعلاه عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://etendering.tenderboard.gov.om

على الشركات الدولية الراغبة في المنافسة التسجيل لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات العماني على الموقع الإلكتروني: https://etendering.tenderboard.gov.om

على الشركات الراغبة في المنافسة تقديم العطاءات إلكترونياً على الموقع المحدد موقعاً ومختوماً مع تقديم نسخة إلكترونية من أصل الضمان البنكي للمنافسة ضمان العطاء إلكترونياً من خلال منصة التناقص الإلكتروني (إسناد)، والذي سيتحقق من صحة المستند المقدم ويتم إصدار ضمان العطاء هذا من أحد البنوك المحلية بما لا يقل عن (1٪) من قيمة العطاء، صالح لمدة (180) يوماً من تاريخ تقديم العطاءات ومعلونة باسم سعادة رئيس لجنة المناقصات بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

الهيئة غير ملزمة بقبول أقل الأسعار أو أي عطاء كان وتحفظ بالحق في قبول أو رفض أي عرض دون إبداء الأسباب.

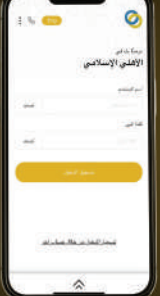
للمساعدة والاستفسار يمكنكم التواصل عبر الأرقام أدناه:

الهاتف : 24402200+968
أو عبر البريد الإلكتروني: etenderhd@gstb.gov.om

1919
info@opaz.gov.om
www.opaz.gov.om

2458 7474+968
صندوق البريد : W الرمز البريدي : ١٠٠ مسقط، سلطنة عمان

الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة





معاملات مصرفية
أسرع وأكثر أماناً



مدفوعات
وتحويلات أكثر سهولة



لوحة تحكم
خاصة



واجهة مستخدم
جديدة

معاملات مصرفية أكثر كفاءة مع تطبيق الأهلي الإسلامي الجديد



الأهلي الإسلامي

ahli islamic

ملاذ آمن من حر الصيف.. ووجهة مليئة بالأجواء الساحرة

منحدرات طريق الجبل الأخضر تُهدد السكان والزائرين.. ومواطنون يقترحون حلولاً عاجلة لدعم التدفق السياحي



أرشيفية

شهدت السنوات الأخيرة إقبالا واسعاً من الزوار على ولاية الجبل الأخضر التي تتمتع بمقومات سياحية فريدة، إلا أن طبيعة التضاريس الجبلية تعد من أبرز التحديات التي تواجه السكان والزوار، وتتسبب في وقوع العديد من الحوادث المرورية.

ويؤكد عدد من المواطنين أن البنية الأساسية للطرق لم تعد ملائمة لزيادة الإقبال على زيارة الولاية وتحتاج إلى تدخل سريع لإجراء الصيانة والتوسعات اللازمة للحفاظ على الأرواح وتلبية احتياجات الحركة المتزايدة.

وقال سعادة حسان بن أحمد النهاني عضو مجلس الشورى ممثل ولاية الجبل الأخضر، إن سلطنة عُمان من الدول المتقدمة في جودة الطرق، وقد حازت على تصنيفات مرموقة وفقاً لتقارير من منظمات دولية متخصصة، وذلك على الرغم من التحديات الجغرافية التي تتسم بها بعض الولايات، ومنها ولاية الجبل الأخضر، مضيفاً أن الجبل الأخضر كغيرها من ولايات السلطنة، حازت على عناية الدولة، حيث شُق الطريق الرئيسي إليها في بداياته على يد قوات السلطان المسلحة، ثم قامت وزارة المواصلات آنذاك بتطويره وتعبئده وفق احتياجات تلك الفترة، وبمعايير تصميمية مبنية على حجم الاستخدام من قبل أهالي الجبل الأخضر والمؤسسات المتواجدة فيه آنذاك، وبما يتوافق مع الإمكانيات المالية آنذاك، وأسهم هذا الطريق بدور كبير في ربط الولاية بمحيطها، وفي دفع عجلة التنمية وفتح آفاق جديدة لأبنائها.

الرؤية- ناصر العربي

وأضاف أنَّ الواقع الراهن يُؤكد أنَّ هذا الطريق لا يعد يلبي متطلبات المرحلة الحالية، نظراً لازدياد الكثافة المرورية من قبل السكان والسياح على حد سواء، وقد تضخمت بعض الإشكاليات الهندسية والفنية الخطرة نتيجة ارتفاع حجم الحركة المرورية على الطريق، مما أصبح يؤثر على السلامة العامة، فتحول الجبل الأخضر إلى مقصد سياحي رئيسي، بات الطريق الرئيسي يشهد ازدحاماً مرورياً في أوقات الذروة والعطلات يفوق طاقته الاستيعابية، وهو ما أدى إلى ازدياد واضح في عدد الحوادث، التي لم تُعد أضرارها غريبة علينا، وتؤلّما لما تخلفه من خسائر في الأرواح،

سواء من المواطنين أو الزوار. وبين سعادته: «يعاني الطريق الرئيسي من إشكاليات عديدة، أهمها معايير الأودية التي تتسبب في عزله التام عن مراكز الخدمات الرئيسية، وانقطاع تام للطريق عند هطول الأمطار وجريان السيول، ومن أبرز هذه المعايير: وادي أبو جابر، ومعقل القصم، ووادي سقي، ووادي قتم، وجميعها تؤدي إلى انقطاع الطريق عند هطول الأمطار، وتعطيل مصالح الناس، وتؤثر سلباً على حياتهم، كما أن الانحدارات الحادة للطريق لا تتوافق مع المعايير الهندسية المحلية أو الدولية، ما يستدعي استخدام مركبات دفع رباعي وبضائع التكاليف على الأهالي، سواء في النقل أو الترميم أو الإنشاءات، ناهيك عن خطورة التساقطات الصخرية خلال موسم الأمطار».

وتابع قائلاً: «الطريق المؤدي إلى وادي بني حبيب، لا يتناسب إطلاقاً مع حجم السير عليه أو نوعية المركبات التي تستخدمه، سواء من حيث عرض الحارة، والسرعة التصميمية مما يفاقم من خطورة الحوادث، فالطريق يخدم منطقة ذات كثافة سكانية مرتفعة ومخططات إسكانية جديدة، فضلاً عن كونها مقصداً سياحياً أساسياً لكل زائر للجبل الأخضر، وفي هذا الإطار، نؤكد أهمية تنفيذ الأوامر السامية الصادرة عام ٢٠١٢ بشأن رصف الطريق الرابط بين قرية الغليل وعقبة لبيوت، وهو طريق هام يخدم قرى عديدة مثل المعقل، دغن الحمراء، الجبر، صفي صحراء، الكهوف، الساقى، وعقبة لبيوت، ومصيرة الجواميد، وقد تم الانتهاء من التصاميم منذ سنوات بعد الشروع في تنفيذ الأوامر السامية، غير أن التنفيذ لا يزال معلقاً منذ أكثر من ١٣ عاماً، على الرغم من أهمية الطريق والكثافة السكانية في تلك القرى، ووجود مخططات إسكانية جديدة، ومعاناة الطلبة يومياً من عبورة الطريق وطول المسافة للوصول إلى مدارسهم في الغليل وسيح قطنة وسقي، خصوصاً عند هطول الأمطار.

وأشار إلى أنه في ١٧ مارس ٢٠١٥ وتُعبئت اتفاقية لتنفيذ طرق حيوية في الجبل الأخضر،

وهي: طريق مصيرة الرواج بطول ٦,٨ كم، وتكلفة تُقدّر بحوالي ١,٧٥٠,٠٠٠ ربا، وطريق مصيرة الجواميد بطول ٧,٦ كم، وبتكلفة تُناهِز ١,١٠٠,٠٠٠ ريال، وطريق مصيرة الشريفيين بطول ١٧ كم، وبتكلفة مماثلة، وقد شُرع في تنفيذ بعض هذه الطرق، إلا أن جميعها توقفت بسبب تعثر الشركة المنفذة في عام ٢٠٢١، ورغم المتابعات المستمرة من الأهالي، فمن غير المعروف مصير هذه المشاريع، علماً بأن طريق مصيرة الرواج كان قد شارف على الانتهاء، كما تأمل أن يُنفذ طريق السوجرة (حوالي ٤,٥ كيلومترات) في القريب العاجل حسب التواصل مع المختصين، فالسوجرة من الوجهات السياحية البارزة في الجبل الأخضر، وقد استقبلت أكثر من خمسة آلاف زائر في عام ٢٠٢٣، في ظل تعاون مثمر بين الشركة الأهلية ووزارة التراث والسياحة، غير أنَّ الطريق المؤدي إليها ما زال غير مهيب، ما يُصعّب الوصول إليها، ويؤثر بشكل خاص على الطلبة القاطنين في القرية الذين يضطرون إلى عبورها يومياً وصولاً إلى مدارسهم، والوضع نفسه بالنسبة لطريق سلوت (بطول ٣,٥ كيلومترات)، حيث هناك معاناة مماثلة، ويتكبد الطلبة والمواطنون يومياً عناء التنقل عبر مسار غير معبد».

وذكر النهاني: «من الطرق الحيوية الواجب الإشارة إليها، الطريق الرابط بين منطقتي قيوت والروس، الذي يبلغ طوله قرابة ٨ كيلومترات، ويتميز بانسباط نسبي يُسهّل شقّه وتنفيذه، وسيوفر هذا الطريق لسكان هذا الجزء من الجبل الأخضر ما لا يقل عن ساعتين للوصول إلى مركز الولاية في سيج قطنة، ويوفر منفذاً استراتيجياً ثانياً للجبل الأخضر، وإمكانية كبيرة لتنمية مخططات إسكانية وعمرانية جديدة، ولا فوتنا ذلك الإشارة إلى قرية مروح، التي يعاني أهلها من صعوبة الوصول إليها نظراً لافتقار الطريق في معظم الأوقات إلى الصيانة المنتظمة، وما نقّذمه ليس مجرد عرض للمشكلات، بل هو دعوة إلى حلول عملية، تعتمد على معرفة أبناء الجبل بتضاريسه، وحرصهم الصادق على سلامة الطرق وجودة الحياة، ونحن ندعو إلى



أحمد الصقري



زهران الفهدي



د. هاشل الغافري



أحمد النهاني

وفي السياق، أشار أحمد بن حمد النهاني عضو المجلس البلدي ممثل ولاية الجبل الأخضر، إلى أنه على الرغم من الجهد الذي تمتع به ولاية الجبل الأخضر، إلا أنَّ الطريق إلى الولاية يشكل تحدياً كبيراً للسائحين والسكان بسبب تصميمه غير الآمن، مما يؤدي إلى حوادث مرورية متكررة، خاصة في ظل تزايد أعداد الزوار سنوياً.

وأوضح أن الطريق به تعرجات خطيرة ونزول حاد ومنعطفات حادة، كما أن ٧٠٪ من الطريق تم تصميمه عندما كانت الحركة السياحية محدودة، لكن الوقت الحالي يشهد إقبالا واسعا من الزائرين، مما يزيد من خطر الحوادث، كما أنه يتم إغلاق الطريق بشكل متكرر بسبب الأمطار الغزيرة والضبَاب الكثيف وعبور بعض الأودية التي تعرض الزائرين والسكان للخطر.

ويقترح النهاني تطوير الطريق الرئيسي ليشمل مساربين في كل اتجاه، خاصة في المناطق المزدحمة مثل مخطط سيح قطنة، وإنشاء مسارات طوارئ لاستيعاب المركبات المعطلة،

المنعطفات الخطرة، مع استخدام أنظمة تنبيه للسائقين عبر الهواتف الذكية، ونشر كاميرات مراقبة للحد من السرعة الزائدة. وأكد عضو المجلس البلدي أن تحسين طريق الجبل الأخضر ليس ترفاً، بل ضرورة لإنقاذ الأرواح وتعزيز السياحة، التي تُعد مصدر دخل مهم لسلطنة عُمان، والأمر يتطلب تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ الحلول المذكورة، مع وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لتطوير البنية التحتية. بدوره، لفت زهران بن سيف الفهدي من سكان ولاية الجبل الأخضر، إلى أن الولاية تعاني تحديات مرورية كبيرة، نتيجة لتضاريسها الجبلية وطرقها المتعرجة، وهو ما يؤثر على حركة التنقل ويزيد من خطر الحوادث ويؤثر على سلامة السائقين والمارة.

ويرى أن سلوك السائقين يلعب دوراً مهماً في تفاقم هذه المشكلة، حيث يُلاحظ أن بعض السائقين يتجاوزون حدود السرعة أو لا يلتزمون بقواعد السلامة المرورية، كما أن العوامل الطبيعية مثل الضباب والأمطار والانزلاقات الصخرية تزيد من تعقيد الوضع، مما يتطلب اتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة الجميع. ويقترح الفهدي تحسين البنية الأساسية من خلال توسيع الطرق الضيقة وفتح طرق بديلة لتخفيف الضغط، وإنشاء أنفاق أو جسور لتجنب المنعطفات الخطرة، وتركيب حواجز أمان وإضاءة أفضل في المناطق المعرضة للخطر، وفرض إجراء فحص دوري للمركبات لضمان سلامتها قبل الصعود إلى الجبل، وتركيب كاميرات مراقبة للحد من السرعة وتجاوز القوانين، ونشر دوريات مرورية في المناطق الخطرة، وتنظيم حملات توعوية حول القيادة في المناطق الجبلية وكيفية التعامل مع الظروف الجوية المتغيرة، والاستفادة من الحلول التقنية مثل نظام إنذار مبكر للتنبيه عن الأحوال الجوية الخطرة، وتطوير تطبيقات ذكية تُظهر حالة الطرق وتحذر من المناطق الخطرة.

أما أحمد بن عبدالله بن سلام الصقري من سكان الجبل الأخضر وصاحب مصنع تقطير ماء الورد، فيؤكد على ضرورة تكثيف التوعية لسائقي المركبات لأن الكثير منهم غير ملم بطرق القيادة في المرتفعات والمنحدرات، إلى جانب قيادة صغار السن المتهورة التي تعد من أبرز التحديات والانشغال بالهاتف أثناء القيادة والسرعة الزائدة.

فيما يقترح الدكتور هاشل بن سعد الغافري إجراء صيانة دورية للطريق الجبلي، وعمل طريق مزدوج وتوسعة حاراته، ومعالجة المنحدرات الحادة للتقليل من مخاطرها، وإيجاد نقاط مرورية متعددة على طول مسار الطريق الجبلي، ومساحة كافية على جانبي الطريق لتفادي المواقف الفجائية، ووضع لوحات إرشادية مضيئة وفرض رسوم

– حسان النهاني:
الوضع الحالي
للطريق لا يستوعب
الإقبال السياحي
الكبير

البلوشي: السلامة
ليست خياراً بل
أمانة.. وتعديلات
بسيطة تنقذ أرواح
الكثيرين

أحمد النهاني:
تصميم الطريق
غير آمن ويتسبب
في حوادث مرورية
متكررة

الفهدي: السلوك
الخطأ لبعض
السائقين يزيد من
الحوادث المرورية

الصقري: تكثيف
التوعية وتغريم
المخالفين أمور
مهمة لقيادة آمنة

كبيرة على المخالفات في الطريق الجبلي، إلى جانب إطلاق حملة توعوية إعلامية عبر منصات التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية المختلفة، بالتعاون بين الجهات المعنية، للتوعية بمخاطر عدم الالتزام بقوانين السير في الطريق الجبلي وشرح كيفية القيادة على طريق الجبل الأخضر.

أكد ضرورة النظر إلى السياحة كقاطرة للتنمية الاقتصادية

البلوشي لـ«الرؤية»: يجب تحرير التفكير التقليدي تجاه السياحة.. وارتفاع تكاليف الأنشطة يُضعف تنافسية عُمان إقليمياً ودولياً

الرؤية - سارة العبرية

قال الدكتور خالد بن عبد الوهاب البلوشي أكاديمي ومتخصص في الشأن السياحي، إن القطاع السياحي في سلطنة عُمان يواجه تحديات كبيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشيراً إلى أنَّ ارتفاع تكاليف التشغيل، وضعف البنية الأساسية والمحدودية في تسويق المنتج السياحي العُماني، تعد من أبرز العقبات التي تُعرقل النمو المنشود في القطاع.

وأوضح- في حوار خاص مع «الرؤية»- أنَّ القطاع يُعاني من تحديات اقتصادية حادة، على رأسها ارتفاع تكاليف الإقامة والتنقل، وارتفاع تكاليف الأنشطة السياحية مما يضعف من تنافسية عُمان مُقارنةً ببعض دول الجوار، إلى جانب الموارد المالية الضخمة التي تتطلبها البنية الأساسية السياحية، وعدم وجود فنادق أو نزل في بعض الولايات، والنقص الواضح في المرافق العامة مثل دورات المياه، وغياب اللوحات الإرشادية التي



د. خالد البلوشي

تؤثر على جودة تجربة السائح، لافتاً إلى أنَّ السائح الذي يزور بعض المناطق لا يجد نمواً لافتاً في البنية الأساسية أو الخدمات، وهو ما يعزز الصورة النمطية السلبية تجاه تلك الوجهات.

كوادِر وطنية محدودة

وعلى صعيد الموارد البشرية، بيّن البلوشي أنَّ عدد العاملين في القطاع السياحي

يقدر بنحو ١٨٠ ألف شخص لا تتجاوز نسبة العُمانيين منهم ١٠٪، معتبراً هذه النسبة ضعيفة جداً، وأرجع ذلك إلى ضعف فهم المجتمع لأهمية السياحة، ومحدودية وعي الأفراد بدورها في التنمية الاقتصادية والتنوع.

كما شدد على ضرورة إدخال مفاهيم السياحة في مناهج التعليم المبكر، والسماح لطلاب المدارس بالتدريب والعمل في مشاريع سياحية موسمية، بهدف زرع ثقافة العمل والإنتاج، مشيراً إلى ضعف الكفاءة اللغوية وخصوصاً اللغة الإنجليزية لدى كثير من العاملين في القطاع، وهو أمر يحتاج إلى تطوير مستمر من خلال برامج تأهيلية وتدريبية مستمرة.

الترويج السياحي

وتحدث البلوشي عن التحديات في مجال الترويج والتسويق السياحي خارج السلطنة، قائلاً: «لا أقول إن هناك غياباً كاملاً، ولكننا لسنا حاضرين بالقوة التي نطمح لها، وهناك حاجة ماسة لتكثيف الحضور العُماني في المعارض الدولية، واستغلال جميع الفعاليات والأحداث مهما كانت صغيرة للترويج لسلطنة عُمان كوجهة سياحية واعدة».

وأوضح البلوشي أنَّ تعدد الجهات المشرفة على الجانب



لم تُستخدم بالشكل الأمثل، موضحاً أهمية تفعيل هذه المعالم من خلال الفعاليات، والمهرجانات، والمسابقات الثقافية. وأكد أنَّ الفعاليات الفنية والثقافية في السلطنة ما تزال بحاجة إلى دعم وتطوير، مع ضرورة تنظيم مهرجانات دولية تضع السلطنة على خارطة الأحداث العالمية. كما دعا إلى تأهيل سكان الأرياف على استقبال السياح والإقامة المنزلية، وتحويل زيارات القلاع والحصون إلى «تجارب تاريخية حيّة»، تحاكي الدور السياسي والعسكري الذي لعبته تلك المعالم.

خريف صلالة

وفيما يخص خريف صلالة، قال البلوشي إنَّ الولاية لا تزال بحاجة إلى تحسين البنية الأساسية، خاصة في الطرق المؤدية إلى الشلالات والمترفعات، ومناطق الاستراحة، ودورات المياه، مشيراً إلى غياب شبكة نقل فعالة داخل المدينة، وهو أمر يتطلب الاستثمار المؤقت المرن خلال موسم الخريف، مثل عربات الطعام، وزيادة عدد الفعاليات النوعية، مع ضرورة الرقابة على أسعار الإيجارات الفندقية، وتحفيز المستثمرين المحليين على تنوع أنماط الإقامة والخدمات المقدمة.

نزوى.. نموذج ناجح

وأشاد البلوشي بنجاح ولاية نزوى في إثبات حضورها على خارطة السياحة المحلية والإقليمية، دون تدخلات خارجية، مشيراً إلى أنَّها نموذج يُحتذى به في كيفية تطوير المنتجات السياحية وتحويلها إلى عناصر جذب قابلة للتطوير.

تخفيض الضرائب وتحفيز الإشغال

وأشار الدكتور البلوشي إلى أنَّ سلطنة عُمان تمتلك غرماً فندقية قادرة على استيعاب أعداد مضاعفة من السياح، داعياً إلى رفع نسبة الإشغال من ٦١٪ إلى ما لا يقل عن ٨٠٪، كما طالب بإعفاءات ضريبية مؤقتة خلال فترات الركود، ومنح تخفيضات خاصة للسياح عبر بطاقات ذكية، كما تفعل كثير من الدول.

وأكد أنَّ السلطنة تمتلك مؤهلات نادرة، على رأسها الأمن والاستقرار، والطبيعة الجغرافية المتنوعة، والموارد البيئية والحرارية، ولذلك يجب أن تستغل هذه المقومات وتحويلها إلى عناصر جذب اقتصادي من خلال رؤية شاملة للشراكة ما بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

السياحة راقد اقتصادي واعد

وأكد الدكتور خالد البلوشي أنَّ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تنظر إلى السياحة كقاطرة للتنمية الاقتصادية من خلال الابتكار والاستثمار وتفعيل الطاقات العُمانية، مع الحفاظ على الهوية والسمت العُماني، فالسياحة لم تعاد خياراً تكميلياً للاقتصاد الوطني بل ركيزة استراتيجية لتنويع مصادر الدخل، داعياً إلى تحرير العقلية التقليدية تجاه القطاع، والنظر إلى الاستثمار السياحي كمسار مستدام قادر على تجاوز تقلبات أسواق النفط والغاز.

الترويجي خلق تداخلاً في الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وهو ما أضعف فعالية الهوية التسويقية للسلطنة، داعياً إلى توحيد الجهود ووضع استراتيجية وطنية موحدة للترويج.

معوقات استثمارية وغياب التسهيلات وفي ملف الاستثمار السياحي، أشار إلى أنَّ التراخيص السياحية والاستثمارية لا تزال تمثل تحدياً، خصوصاً فيما يتعلق بإتاحة القرض للمستثمرين. وقال: «إن السياحة تلعب دوراً كبيراً في الميزان التجاري، وخلق فرص عمل، وتحقيق التنمية الإقليمية، وإعادة توزيع الدخل، وأقترح أن يتم إشراك القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية السياحية بدلاً من تحميل الحكومة كامل الأعباء، وأن يتم تحفيز الشركات على الاستثمار من خلال برامج تمويل مرنة ودعم مباشر، خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة».

كما انتقد البلوشي البطء في إصدار التراخيص السياحية والاستثمارية، معتبراً أنَّ بيئة الاستثمار ما زالت بحاجة إلى تسهيلات ومحفزات واضحة خاصة في المحافظات غير الرئيسية. وأكد أنَّ «الاستثمار السياحي ليس بناء عقارات فقط؛ بل منظومة متكاملة تبدأ من البنية الأساسية وتنتهي بتجربة السائح»

مناهج دراسية للسياحة ودعا البلوشي إلى إدخال مواد تعليمية مرتبطة بقطاع السياحة في مناهج طلبة الدبلوم العام، وتوفير برامج قصيرة ومتخصصة في مجالات التسويق، والترويج، وإدارة الفعاليات، كما شددَّ على أهمية زيادة الحملات الدولية، واستهداف أسواق جديدة مثل الدول الإسكندنافية، واليابان، وهونغ كونج، باعتبارها دولاً ذات طقس بارد وسكانها يفضلون الوجهات الدافئة مثل عُمان.

إطلاق خريطة استثمار سياحي وطنية وأكد البلوشي أهمية إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارطة الاستثمارية، داعياً إلى إطلاق خريطة استثمار سياحي وطنية مرفقة بحوافز مالية وضريبية وتسهيلات للمستثمرين، مع تقوية التمويل البنكي للقطاع. كما طالب بتقليل الاعتماد على المحافظات الكبرى مثل مسقط ولفزار وصحار، والتركيز على الولايات الحدودية، وإنشاء قرى سياحية متكاملة تُدار بالتعاون مع سكان الأرياف، مع تفعيل التجربة السياحية من خلال الفعاليات والأسواق، والمطاعم التقليدية، والأنشطة التراثية.

سياحة مستدامة

وأشار البلوشي إلى أنَّ المشاريع السياحية يجب أن تخضع لأولويات السياحة المستدامة، من خلال حماية الموارد الطبيعية، واستدامة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، مؤكداً أنَّ ذلك سيعود بالنفع على القطاع والمجتمع المحلي. واستشهد بموقع بر الحكمان، إحدى البحيرات الوردية العشر في العالم، والتي وصفها بأنها «تشبه جزر المالديف لكنها مهملة بالكامل»، بالإضافة إلى مواقع مثل مجلس الجن، وبعض العيون المائية والكهوف الطبيعية، التي لا تزال تفتقر إلى التهيئة والتسويق.

ضعف الفعاليات

وتحدث البلوشي عن حصن الفليج ومتحف الطفل كنماذج لمرافق سياحية

قلة الخدمات ترسخ صورة ذهنية سلبية لدى السائح تجاه بعض الوجهات

بعض الولايات لا يوجد بها فنادق أو نُزل سياحية ما يُؤثر على تجربة الزائرين

من الضروري تكثيف الحضور العُماني في المعارض الدولية للترويج للمزارات السياحية

تعدد الجهات المشرفة على الترويج السياحي أضعف الهوية التسويقية للسلطنة

إشراك القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية يخفف من العبء المالي على الحكومة

الدعوة إلى إطلاق خريطة استثمار سياحي وطنية وتقديم تسهيلات للمستثمرين

ضرورة تأهيل سكان الأرياف على استقبال السياح والإقامة المنزلية

صلاية تحتاج إلى مزيد من التطوير في شبكة الطرق

دراسة محكمة أعدها نخبة من الخبراء الصينيين على مدى 10 أعوام

«تاريخ العلاقات بين الصين وعمان»... إصدار علمي يُوثق مسيرة قرون من التبادل الحضاري والدبلوماسي

«الكتاب يتناول التجارة البحرية والنفوذ الأوروبي والسياسة الدولية من العصور الوسطى حتى العصر الحديث

أكثر من عشر سنوات من البحث العلمي توثق الموانئ والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين

دراسة أكاديمية مُعمقة بدعم من كرسي السلطان قابوس للدراسات العربية بجامعة بكين

الرؤية - مديرين المكتومية

صدر للكاتب الصيني وانغ شياوفو أستاذ كرسي السلطان قابوس بجامعة بكين كتاب «تاريخ العلاقات بين الصين وعمان» في جزئه الأول، في حين صدر الجزء الثاني من الكتاب للمؤلف لي أنشان، وقد طبع الجزءان بدعم من كرسي السلطان قابوس للدراسات العربية في جامعة بكين. وصدر الجزءان عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، وتولى ترجمة الكتابين كل من فوتشيمينغ (أمين) ورحاب محمود صبح وعلاء ممدوح عاكف ولو بي تشون، وهو عبارة عن ترجمة عربية كاملة لدراسة علمية محكمة استمرت لأكثر من ١٠ سنوات، قام بها نخبة من الخبراء الصينيين حول تاريخ العلاقات بين الصين وعمان. ويقع الجزء الأول من الكتاب في ٥٩٢ صفحة من القطع المتوسط، بينما يأتي الجزء الثاني في ٥٩٥ صفحة، وتضمن الجزءان ٩ أبواب، واحتوى كل باب عنوانا منفصلا يضم عدداً من الفصول المختلفة. واشتمل الكتاب على مقدمة تناولت محور النقل على طريق الحرير البحري، أبرزت موقع عُمان الجغرافي وحركة الملاحة البحرية، إلى جانب الرياح التجارية والتبادلات على طول ساحل المحيط الهندي، والطريق التقليدي من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى شمال غرب الهند، وبعض الادييات ذات الصلة بموضوع واهداف الكتاب. وحمل الباب الأول من الكتاب عنوان «طريق التوابل والحرير.. التبادلات المبكرة بين عُمان والصين»، وضم الفصل الأول منه المنتجات العُمانية التي دخلت إلى الصين في الفترات الأولى، مع التركيز على اللبان وسلاحف منقار الصقر والشعب المرجانية، إلى جانب اللؤلؤ. أما الفصل الثاني؛ فركز على المواد الخارجية التي انتقلت إلى الصين عبر عُمان، وتضمّن استعراض بيضة الطائر الكبير، وسكان لي شوان الذين يجيدون الحيل السحرية، إضافة إلى الزجاج والزمرد وعطور سوخه، والعنبر.

علاقات دبلوماسية

الباب الثاني حمل عنوان «ربط طرق الحرير البرية والبحرية لإقامة علاقات دبلوماسية بين عُمان والصين»؛ حيث تناولت فصول الباب، وصول تشانغ تشيان إلى المناطق الغربية، طريق عُمان المبكر إلى الصين، وطريق الحرير ومحور الربط البري والبحري- في يو، وجانينغ المبعوث إلى داتشن، وإرسال عُمان مبعوثين إلى الصين لإقامة علاقات دبلوماسية معها. وفي الباب الثالث نقرأ عنوان «تطور التجار البحريين في عُمان خلال العصور الوسطى»، وتطرق إلى أن التجار في الصين في العصور الوسطى هم تجار عُمانيون، وتجار بحر أزد عُمان الهيئة الرئيسية لتجار فارس، وأعراف عُمان العريقة في الإبحار وممارسة الأعمال التجارية، وتقنية بناء السفن المتقدمة في عُمان. كما ركز هذا الباب على أن العُمانيين أول من اكتشفوا أصول الرياح التجارية، والاتصال بين عُمان وتقنيات الملاحة الصينية، وأن العُمانيين أول من استخدموا ملاحه المنارة، إلى جانب تحوّل التجار البحريين العُمانيين إلى التجار المالكين في بلاد فارس الساسانية.

أما الفصل الرابع فحمل عنوان «شبكة التجارة العُمانية واتصال بلاد فارس في العصور الوسطى بالصين»؛ حيث تطرقت فصوله إلى الحديث عن أصل المنتجات الفارسية وحرفها، والخصائص الجغرافية والثقافية لمنطقة إنتاج الديباج الفارسي، ومشكلة استيراد بروكار «الملك هو» أو تقليده، وأصل الفضيات الفارسية وصناعتها، إلى جانب تطرقه لمصادر منتجات الحرير الصيني ومواقعها، وذهاب العُمانيين إلى الصين للتبادل في العصور الوسطى. وركز هذا الفصل على طريق (جيبن- شواندو- بيشان) والطريق إلى الملح و«عبور هوجيانغ» والمرور عبر تيان تشو إلى جنوب غرب الصين، وأصل الحرير الصيني وطريق جوجيانغ إلى الغرب، اختتم الفصل بخصائص العُمانيين في أنشطة الصين في العصور الوسطى.

التوسّع الأوروبي

أما الجزء الثاني من الكتاب الذي بدأ بالباب الخامس المعنون «التوسع الأوروبي في المحيط الهندي (١٥٠٠- ١٨٤٠)»، فقد تناول فرصة البرتغال الوحيدة لفهم طريق الشحن في المحيط الهندي، كما ركز على فتح إسبانيا وانتشار الثقافة العربية، وتحول الاهتمام من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي، وسمات الملاحين البرتغاليين، كما تناول أيضا صعود الهولنديين، وناقش القناة التجارية بين أوروبا والشرق وخصائص الاقتصاد الهولندي وشركة الهند الشرقية الهولندية. وناقش الفصل مسألة بريطانيا باعتبارها القوة البحرية؛ حيث تناولت صعود البريطانيين إلى القمة وجوهر التجارة بين أوروبا وآسيا. كما تناول النتائج المباشرة للتوسع الأوروبي في آسيا، حيث بداية الاستعمار في الصين والغزو الأوروبي لعُمان.

في حين تطرق الباب السادس إلى «المصير المماثل في ظل القوى الدولية (١٨٤٠-١٩٤٠)؛ حيث استعرضت فصوله قضايا الصين وانهيار أسرة تشينغ، والتجارة



د. فوتشيمينغ (أمين)

بين أوروبا والصين ونهاية حرب الأفيون، كما تناول أيضًا صعود القوة البحرية وسقوطها. كما سلط الضوء على عُمان وصعود القوة البحرية وسقوطها، مركزًا على تاريخ الملاحة والتجارة والغزو البرتغالي لعُمان، ومقاومة العُمانيين وتعاقيهم، والعلاقة بين عُمان والمملكة المتحدة، إلى جانب التواصل بين الصين وعمان. وأبرز الكتاب التواصل بين الصين وعمان في عهد أسرة مينغ (١٥٠٠- ١٦٠٠) والتبادلات في الفترة بين أسرة تشينغ وجمهورية الصين (١٧٠٠- ١٩٤٩).

أما الفصل السابع، فحمل عنوان «السياسة الدولية والعلاقات الصينية العربية (١٩٤٩-١٩٧٨)؛ حيث تناول أزمة قناة السويس وتراجع دور بريطانيا، وركز على أسباب الفشل البريطاني ومنطلقاته التاريخية، كما ركز على الموارد البترولية ولعبة الدول الكبرى، كمعاهدة بغداد وأثرها، والتعاون الآسيوي والافريقي ووحدة الدول المصدرة للنفط، وعُمان في السياسة الدولية، والعدوان الاستعماري والانتفاضة ضد بريطانيا. واستعرض كذلك العلاقات الصينية العربية في السياسة الدولية، والعلاقة بين الصين والدول العربية، ودعم الصين لمصر، إضافة إلى العلاقات الودية بين الصين والدول العربية، والعلاقة بين الصين وعمان.

العلاقات الدبلوماسية

أما الباب الثامن فقد حمل عنوان

«المصالحة وإقامة العلاقات الدبلوماسية والسعي إلى أرضية مشتركة مع الاحتفاظ بالاختلافات (١٩٧٨- ٢٠١٨)»، وقد ركّز خلاله على البيئة السياسية الخليجية ورد الفعل العُماني، وتناول الباب مضيق هرمز، والثورة الإيرانية، والوضع في الخليج العربي، والعلاقة بين عُمان واليمن الجنوبي. كما تطرق إلى أوضاع البلدان العربية والتوسع السوفييتي ونوايا الولايات المتحدة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وناقش مسألة «عُمان وصراع القوى العظمى من أجل

الهيمنة»، كما تحدث عن سياسة عُمان الخارجية، وأكد أنها سياسة مستقلة وذات توازن واضح، وتعمل على تعزيز التعاون الوثيق مع الدول العربية والخليجية، إضافة إلى إقامة علاقات ودية بين الصين وسلطنة عُمان، وإنشاء آلية تعاون شامل، مع إبراز الأسس المتينة للتعاون الاقتصادي بين الصين وعمان، والتوسع الشامل في التعاون الاستراتيجي. أما الباب التاسع، فقد جاء بعنوان «طريق الحرير والعلاقات بين الصين وعمان» وناقش فيه التعاون بين الصين وسلطنة عُمان،

والعلاقات الدولية والاحتياجات المتبادلة، كما تناول طريق الحرير الجديد، والصينيون في الخارج ودورهم في تعزيز التعاون بين الصين وعمان. ويمكن القول إن هذين الكتابين يمثلان مرجعًا بالغ الأهمية للباحثين والمتخصصين في الشأن العُماني الصيني، والعلاقات الصينية العربية بشكل عام؛ حيث يُقدّم رؤية توثيقية قائمة على مجريات التاريخ وأحداثه التي لا تقبل الشك، وعرضها بكل أمانة علمية دون انحياز أو مغالاة في الشرح والوصف.

إعلان عن مناقصات		سلطنة عمان وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه		تعلن وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه عن طرح المناقصات التالية:	
رقم المناقصة	عنوان المناقصة	تاريخ الطرح	آخر موعد مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم المطالبات	قيمة المستند
2025/401 وز ت س م / م ر 43 -	الخدمات الإستشارية للتصميم والإشراف على تجديد المدخل الرئيسي بديوان عام الوزارة	الأثنين 2025/6/23	الأحد 2025/7/13	الأثنين 2025/8/4	الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتخصصة في المكاتب الاستشارية المسجلة لدى هيئة المشاريع والمناقصات المحلي بالدرجة الثالثة
2025/402 وز ت س م / م ر 44 -	تنفيذ أعمال مشروع تأهيل وتحسين فلج البلاد ببلدة الفاقات بولاية بولاء بمحافظة الداخلية	الأثنين 2025/6/23	الأحد 2025/7/13	الأثنين 2025/8/4	الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتخصصة في المقاولات المسجلة لدى هيئة المشاريع والمناقصات المحلي بالدرجة الثالثة والرابعة
2025/410 وز ت س م / م ر 45 -	الخدمات الإستشارية للإشراف على إنشاء موقع الإنزال السمكي بمنطقة بمة بولاية قريات	الأربعاء 2025/6/25	الثلاثاء 2025/7/15	الأثنين 2025/8/4	الشركات المتخصصة في المكاتب الاستشارية المسجلة لدى هيئة المشاريع والمناقصات المحلي بالدرجة الأولى والثانية

- يمكن للشركات المتخصصة في الأعمال المذكورة أعلاه والحاصلة على شهادة التسجيل سارية المفعول من هيئة المشاريع والمناقصات والمحلي الاشتراك والحصول على المواصفات الفنية وشروط المناقصة من الموقع الإلكتروني: <https://etendering.tenderboard.gov.om>.
- يتم سداد قيمة المستند وتقديم العروض إلكترونياً عبر الموقع المشار إليه أعلاه.
- ستعطى الأفضلية في الإسناد للشركات أو المؤسسات التي يشمل عطاءها على أكبر نسبة تعمين ونسبة شراء ممكنة من المنتجات الوطنية.
- يرفق مع كل عطاء نسخة إلكترونية من إقرار الالتزام بالعطاء (الإعفاء من تقديم التأمين المؤقت في المناقصات).
- على المتنافسين التواصل مع المختصين بمركز الدعم الفني لخدمة إسناد بهيئة المشاريع والمناقصات والمحلي عند وجود أي مشكلة فنية في النظام على الرقم: 24402200 أو على عنوان البريد الإلكتروني: etenderhd@gstb.gov.om

لجنة المناقصات الداخلية
وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه



إسماعيل بن شهاب البلوشي

الوطن أن يسمو، وللعجلة أن تدور، وللاإنجاز أن يعلو. وأخيرًا.. حين نخطط لأي تطوير قادم، يجب أن نضع في الاعتبار أن الكلمة تسبق الفعل، والفكر يسبق القرار، والحلم يسبق الخطة، علينا أن نزرع الفكرة في العقول قبل أن نطالب بالتغيير في الواقع. كل أمّة عظيمة بدأت من سؤال: "كيف نُفكر؟" وليس فقط: "ماذا نريد؟". وهكذا نبدأ نحن. من الفكر نُطلق الإشارة، ومن القلم نُضيء الطريق، ومن احترامنا المتبادل بين الكاتب والمسؤول نرسم شكل المستقبل الذي نريده لعمان... وطن يستحق الأفضل دائمًا. وكذلك فإني واحد ممن تحملوا الكثير من النقد لكتاباتي، وحينما أتحذث فإني أؤمن أن التضحية من أجل سلطاني المعظم ووطني العزيز وأهلي جميعًا، هو شرف الوجود في هذه الدنيا.



حمود بن علي الطوقي

بشكل مسؤول. نحن لا نعترض على مبدأ الحقوق، لكننا نطالب بالموازنة، فلا يمكن أن تُمنح حرية السفر المطلقة لطرف، في حين يُقَيّد الطرف الآخر بأعباء قانونية وإدارية. فلماذا لا يُشترط - كحل وسط- أن يحصل العامل على موافقة صاحب العمل قبل السفر بما يضمن مُراعاة طبيعة العلاقة التعاقدية والمسؤولية المشتركة؟ معالي الوزير.. إن أمن المجتمع وسلامة بيئة العمل لا تُبنى فقط على ضمان حقوق الأفراد؛ بل أيضًا على حفظ التوازن وحماية أصحاب العمل من التلاعب والاستغلال. ونحن على يقين بأن وزارتك الموقرة منفتحة على الملاحظات البناءة، وتوسعى دائمًا لما فيه مصلحة الوطن وأطراف العلاقة العمالية كافة.

أن المسؤول في بلادنا ليس غريبًا عن المجتمع، بل هو ابنٌ لهذا الوطن، يحتاج فقط إلى من يُحفّزه فكريًا، ويضعه في مرمى الضوء لا في مرمى النّار. إن القلم الذي يُوجّه المسؤول برقيّ، يخلق حراكًا داخليًا في دواخل صاحب القرار، فيدفعه إلى تحسين أدائه لا دفاعًا عن نفسه، بل إيمانًا بأنّ ثمة من يراقب، ويحكم، ويؤمن به. أنا مؤمن؛ بل مُوقن، أنّ عُمان يمكن أن تكون أفضل، وأكثر إشراقًا، وأقوى حضورًا في محيطها الإقليمي والدولي، واقتصادًا.. مُلك من المقومات ما يكفي، لكننا نحتاج أن نطلق الفكر أولًا. نحتاج إلى نهوض ثقافي مواز للمشاريع التنموية، نحتاج إلى مقالات تُكتب بحبٍ لا بهرارة، بنقد مسؤول لا بتجريح، وبأمل لا بيأس نحتاج أن يشق الكاتب أن كلماته قد تُحدث فرقًا، وأن يثق المسؤول أن النقد لا يعني العدا، وأننا جميعًا نريد لهذا

غريبًا أن نرى عبر التاريخ أن المثقفين كانوا دائمًا في صدارة المشهد، ليس لأنهم يملكون المال أو السلطة، بل لأنهم يملكون الوعي، والقدرة على رؤية ما لا يُرى. وحين نوجه الفكر، فإننا لا نمارس ترفًا ثقافيًا؛ بل نمارس عملًا استباقيًا بالغ الأهمية. نحن نهَيئُ المناخ للقرار، ونبني الحاضنة الاجتماعية التي تحتضن الطموح. نحن لا نأمر، ولا نُجلي، لكننا نضيء الطريق. في ذلك المجال، كانت الشخصية التي وضعناها في الزاوية الصفر تمثل النمط الإداري التقليدي الذي ينتظر التوجيه دون أن يُبادر، ويخشى الإبداع لأنه لا يملك أدواته. لقد أمنت حينها، كما أؤمن الآن، أن الفرق ليس في المواقع؛ بل في العقول. نحن لا نكتب لثُدين؛ بل للعين. لا ننتقد لنهديم؛ بل لنرشد ونبني. نكتب لأننا نؤمن

كتبْتُ يومًا مقالًا وضعت فيه شخصيّة مُعيّنة في دائرة الضوء، وقُلْتُ إنّ الفكر هو الشرارة الأولى التي تسبق الحركة، وإنه حين نمتلك قلمًا شريكًا يكتب لا ليُهاجم؛ بل ليضيء الزوايا المظلمة، فإننا بذلك نرسم مسارًا جديدًا للوعي، ونمنح المسؤول شرف المحاولة من منصة الفكر لا منصة الاتهام وكذلك وهي دعوة ذاتية لنفسي فإني سوف أحاول التحديد الوظيفي ليس للشخصنة بقدر ما أهتمنى أن تتحرك الأمور من خلال الشعور بالمسؤولية. لقد درجت الشعوب عبر التاريخ على انتظار المعجزة، أو القائد الخارق، أو القرار الحاسم، لكنها في حقيقة الأمر إنما كانت تنتظر الفكرة. ففي بداية كل حضارة فكرة، وفي بداية كل نهضة مفكر، أو كاتب، أو مثقف أضاء العقل الجمعي فأيقظ في الناس شجاعة التغيير. وليس

جواز السفر بيد العامل.. وبراءة الذمة من صاحب العمل

العلاقة التعاقدية والمسؤولية القانونية والاجتماعية التي يتحملها صاحب العمل، فقد تسبب هذا الإجراء في تداعيات سلبية خطيرة، يدفع ثمنها صاحب العمل وحده، دون أي حماية قانونية فعّالة. لقد سُجّلت العديد من الحالات؛ حيث استغل بعض العمال هذا الحق وغادروا البلاد دون علم صاحب العمل، مُخلّفين وراءهم التزامات مالية، أو قضايا عالقّة، أو حتى شبهات جنائية. ويتفاجأ صاحب العمل باخفاء العامل، ليكتشف لاحقًا أنه قد غادر البلاد دون أي إشعار مُسبق، ودون تحمّل أي مسؤولية تُذكر وهنا نطرح السؤال المشروع: من يتحمّل تبعات هذا الفعل؟ ومن يعوّض صاحب المؤسسة الذي وقع عليه الضرر؟ بل من

أوجّه هذا المقال مُباشرةً إلى معالي وزير العمل الموقر، كونه صاحب أعلى سلطة ومن يتخذ القرارات بشأن تنظيم سوق العمل في بلادنا الحبيبة.. في الوقت الذي نثمن فيه جهود وزارتك الموقرة في تنظيم سوق العمل، وتحقيق التوازن بين أطراف العلاقة العمالية، نود أن نطرح قضية باتت تُورّق شريحة واسعة من المواطنين، وأصحاب المؤسسات والشركات الصغيرة والكبيرة، وهي مسألة إلزامية تسليم جواز سفر العامل إليه، كحق شخصي لا يجوز حجزه من قبل صاحب العمل. قد يبدو هذا القرار، في ظاهره، تعزيرًا لحقوق العامل وضمانًا لحريته، لكن في واقع بيئتنا المحلية، وتحت خصوصية

الإشعاعات النووية؛ وميض أمل أم ظلال خطر؟! (2) التخصيب العالي لليورانيوم: ما وراء الأرقام؟

أ. د. حيدر أحمد اللواتي **



إلى نسب مرتفعة تصل إلى ٦٠٪ من تخصيب اليورانيوم، علمًا بأن نسبة التخصيب المستخدمة في السلاح النووي تصل إلى حوالي ٩٠٪، فهل يعني تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠٪ أن إيران قادرة على صنع أسلحة نووية؟ والجواب من الناحية التقنية: نعم، بإمكانها القيام بذلك؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أنّ ٢٠٪ من التخصيب يكفي لذلك، لكن المستوى المثالي لإنتاج أسلحة نووية متطورة وفعّالة يكون عادةً عندما تصل نسبة التخصيب إلى حوالي ٩٠٪؛ لأنّ هذا المستوى من التخصيب يسمح بتصغير حجم السلاح وتقليل وزنه مع تحقيق قوة تدميرية كبيرة، لذا فإنّ السلاح النووي من اليورانيوم المُخصَّب بنسبة ٦٠٪ سيكون أكبر حجمًا وأكثر وزنًا وأقل كفاءة من سلاح مصنوع من يورانيوم مُخصَّب بنسبة ٩٠٪.

فهل يمكن لإيران أن تقوم بتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٩٠٪، أم أنها لا تمتلك التقنيات للوصول إلى ذلك، والجواب إن التقنية اللازمة لتخصيب اليورانيوم إلى ٩٠٪ لا تختلف عن تلك المستخدمة للوصول إلى ٦٠٪، والسبب هو أنّ عملية التخصيب تتم على مراحل متتابعة باستخدام أجهزة الطرد المركزي، فيمكن استخدام نفس تقنية الطرد المركزي وتكرار العملية للوصول إلى ٩٠٪ بسهولة نسبيًا. وتدّعي الولايات المتحدة الأول يورانيوم ٢٣٨ ويُشكّل ما نسبته ٩٩,٣٪، بينما الثاني يُشكّل ما نسبته ٠,٧٪ ويُعرف باليورانيوم ٢٣٥، وهو الذي يتم استخدامه في المفاعلات النووية، ولأن نسبته بسيطة فلا بُد من تحويل جزء من اليورانيوم ٢٣٨ إلى ٢٣٥، وعندما نقول إنّ نسبة التخصيب وصلت إلى ٥٪ فإنّ ذلك يعني أننا حصلنا على ٥٪ من اليورانيوم ٢٣٥.

وللد من خطورة هذه الإشعاعات، فإنّ أغلب الاستخدامات السلمية التي يتم فيها استخدام الطاقة النووية، لا تتجاوز نسبة التخصيب فيها ٥٪، وهذا هو الحال مثلاً مع محطة بوشهر الإيرانية، ووظيفتها الأساسية إنتاج الكهرباء لمختلف الأغراض السلمية.

لكن هناك منشآت نووية أخرى لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل فوردو ونطنز، تقوم بتخصيب اليورانيوم

تحدثنا في مقالنا السابق عن خطر الإشعاعات النووية المختلفة وكيف يمكنها تدمير الخلايا البشرية، وهنا قد يطرح البعض سؤالًا مهمًا مفاده: إذا كانت هناك مخاطر بالغة الخطورة تنتج من هذه الإشعاعات النووية، فلماذا السعي نحو تطوير تقنيات قائمة عليها؟ وما هي الفوائد المرجوة؟ وهل هذه الفوائد تعادل المخاطر أو تفوقها قيمة؟ يكمن السبب الرئيسي في محاول امتلاك هذه التقنيات في بحث العالم عن الطاقة؛ إذ اتّضح لنا أنّ أي تقدم مهما كان نوعه يحتاج إلى مصدر للطاقة، وكلما كان المصدر المستخدم غنيًا بالطاقة كانت فائدته أكبر وأكثر نفعًا. وهذا ما تتميز به الطاقة النووية؛ فالطاقة الناتجة من جرام واحد من اليورانيوم تفوق بـ ٤٥٠ مرة الطاقة الناتجة من استخدام جرام من النفط! هذا إذا كان اليورانيوم المستخدم منخفض التخصيب (٣ إلى ٥٪)، أما إذا كان عالي التخصيب كان يكون ٦٠٪، فإن الطاقة الناتجة من ١ جرام من اليورانيوم حينها ستفوق ملايين المرات الطاقة الناتجة من ١ جرام من النفط! وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل الدول تسعى للحصول على هذه التقنية المُهمّة.

والمقصود من عملية التخصيب هو تحويل نظير اليورانيوم ٢٣٨ إلى ٢٣٥، وهناك نظيران لليورانيوم في الطبيعة، الأول يورانيوم ٢٣٨ ويُشكّل ما نسبته ٩٩,٣٪، بينما الثاني يُشكّل ما نسبته ٠,٧٪ ويُعرف باليورانيوم ٢٣٥، وهو الذي يتم استخدامه في المفاعلات النووية، ولأن نسبته بسيطة فلا بُد من تحويل جزء من اليورانيوم ٢٣٨ إلى ٢٣٥، وعندما نقول إنّ نسبة التخصيب وصلت إلى ٥٪ فإنّ ذلك يعني أننا حصلنا على ٥٪ من اليورانيوم ٢٣٥.

وللد من خطورة هذه الإشعاعات، فإنّ أغلب الاستخدامات السلمية التي يتم فيها استخدام الطاقة النووية، لا تتجاوز نسبة التخصيب فيها ٥٪، وهذا هو الحال مثلاً مع محطة بوشهر الإيرانية، ووظيفتها الأساسية إنتاج الكهرباء لمختلف الأغراض السلمية.

لكن هناك منشآت نووية أخرى لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل فوردو ونطنز، تقوم بتخصيب اليورانيوم



د. أحمد بن موسى البلوشي

أصبحت كلمة "ترند" جزءًا أساسيًا من مُفردات العصر الرقمي، فهي تعبر عن الاتجاهات أو المواضيع الرائجة التي تنتشر بسرعة واسعة على الإنترنت، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. وعلى الرغم من أنّ الترنندات تبدو في ظاهرها سطحية أو مؤقتة، إلا أنها تعكس تحولات أعمق في الثقافة، والرأي العام، والسلوك المجتمعي. ويُعدّ الترنند نتيجة تفاعل مُعقد بين العقل الجمعي للمجتمع، وتكنولوجيا المنصات الرقمية، والظروف الاجتماعية والسياسية، فهو ليس مجرد «ضجة» مؤقتة، بل مرآة آنية تعكس أولويات المجتمع واهتماماته وحتى صراعاته، والتفسير المنطقي لهذه الظاهرة يقوم على فهم الترنند بوصفه ظاهرة اجتماعية ونفسية وتقنية في آن واحد، حيث لا يظهر الترنند بشكل عشوائي، بل ينشأ نتيجة تفاعل ديناميكي بين ما يحدث على أرض الواقع، وما يشغل الناس من قضايا وهموم، وطريقة استجابتهم وتفاعلهم مع هذه القضايا عبر الوسائط الرقمية المختلفة.

تشمل الترنندات الرقمية محتويات مرئية راجعة، وتحديات شبابية، وقضايا تثير الجدل العام، إضافة إلى عبارات أو مقاطع قصيرة تنتشر بسرعة لعدة أيام عبر منصات التواصل الاجتماعي. وغالبًا ما تكون هذه الترنندات مرتبطة

بشخصيات معروفة، أو أحداث محلية وعالمية لافتة، أو مواقف طريفة وساخرة تحظى بتفاعل واسع. إلّا أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على الترفيه، بل تعكس في كثير من الأحيان قضايا أعمق تهّم المجتمع وترتبط به. وتزداد وتيرة تفاعل المجتمع مع هذه القضايا عندما تقع أحداث مفصلية سواء داخل المجتمع أو خارجه. ومن الملفت أنّ فئة الشباب، باتت تؤدي دورًا بارزًا في توجيه هذه الترنندات، من خلال إنتاج محتوى يتميز بالجرأة والوعي الاجتماعي، ويعبّر عن الضغوط النفسية وتطلعاتهم بأسلوب يعكس روح العصر وثقافة المشاركة. تأثير الترنندات على المجتمع أصبح ملموسًا وعميقًا، خاصة في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي واعتماد فئات المجتمع، لا سيما الشباب منهم، على هذه الوسائط كمصادر أساسية للمعلومة والتوجه والرأي. ففي جانبها الإيجابي، توفر الترنندات وسيلة فعّالة للتعبير والمشاركة، وتلعب دورًا مهمًا في تسليط الضوء على قضايا مجتمعية مهمة. ومع ذلك، فإن هذه الترنندات لا تخلو من أخطار ومشاكل، خاصة عندما تكون مبنية على معلومات غير دقيقة، أو توجهات سطحية، أو محتوى مثير فقط لجذب التفاعل، في هذه الحالات،

يمكن أن تروج الترنندات لمفاهيم مشوشة أو مغلوطة، وتؤثر على وعي المجتمع بطريقة سلبية، حيث تصبح القضايا الجادة مجرد «موضة رقمية» سرعان ما تُنسى دون أثر حقيقي. ويُعدّ التأثير الأكبر للترنندات واضحًا على فئة الشباب، الذين يتأثرون بسرعة بمحتوى المؤثرين والشخصيات الرقمية، ما قد يؤدي إلى تبني سلوكيات أو قناعات لا تتماشى بالضرورة مع قيم المجتمع أو مع السياق الثقافي المحلي. كما إن سرعة التغيير في الترنندات يمكن أن تخلق نوعًا من الضغوط النفسية والاجتماعية، خاصة بين المراهقين، الذين يسعون دائمًا لمواكبة ما هو رائج خوفًا من التهميش أو «الخروج عن السرب». وعلى المستوى المجتمعي الأوسع، قد تُحدث الترنندات فجوة واضحة بين الأجيال؛ فبينما يرى الجيل الأكبر سنًا أن بعض الترنندات تافهة أو غير مفهومة ولا تتناسب مع قيمهم ومعتقداتهم، يعتبرها الشباب وسيلة للتواصل والتعبير. هذه الفجوة قد تؤدي إلى سوء فهم أو ضعف في الحوار بين الأجيال، مما يعزز الشعور بالانعزال والانقسام الثقافي داخل الأسرة والمجتمع.

التعامل مع الترنندات في عصر الانفجار الرقمي لم يعد خيارًا هامشيًا؛ بل أصبح

«الترنندات».. بين التأثير الرقمي والتحولات الثقافية

مسؤولية أخلاقية وثقافية يمكن أن تصنع فرقًا حقيقيًا في الوعي المجتمعي وأخيرًا نقول إن الترنندات التي نراها اليوم لم تعد مجرد «موضة عابرة» تُستهلك بسرعة وتُنسى، بل أصبحت تمثل مؤشرات دقيقة على ما يشغل عقول الناس، وما يثير اهتمامهم، وما يعبر عن قيمهم وتوجهاتهم في لحظات معينة. إنها أشبه بعنصر مكبرة تُظهر نبض المجتمع، سواء من خلال ما يُضحكننا، أو يُغضبنا، أو يدفعنا للتعاطف أو التضامن؛ فالترند قد ينشأ من موقف فردي بسيط، لكنه يتحول إلى حراك رقمي واسع يكشف عن تطلعات أو مخاوف جماعية. وهنا تظهر مسؤوليتنا كمواطنين ومستخدمين وفاعلين في الفضاء الرقمي: لا يكفي أن نتابع أو نعيد نشر الترنندات فقط بدافع الترفيه أو التسلية؛ بل ينبغي أن نتعامل معها بوعي نقدي وقدرة على التمييز بين ما هو سطحي عابر، وما هو عميق يستحق التفاعل الجاد. المشاركة الفعالة تعني استخدام الترنند كنصّة لتوصيل صوت، أو إيصال رسالة، أو دعم قضية نبيلة، أو تحفيز حوار مجتمعي بناء؛ فبدلًا من أن تكون الترنندات أداة للتشتيت أو الاستهلاك السريع، يمكن أن تصبح وسيلة للتأثير الإيجابي وصناعة الوعي.

سلوك جماعي غير مدروس. لذلك، لا بُد من التوقف عند كل محتوى رائج وطرح تساؤلات جوهرية: ما الهدف من هذا الترنند؟ ما الرسائل التي يُراد إيصالها؟ وهل تتسجم مع السلوك، والقيم، والمبادئ الشخصية، والمجتمعية؟ إن امتلاك هذا النوع من التفكير يساهم في تحصين الأفراد من الانسياق الأعمى، ويمنحهم القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة وواعية. ومن جهة أخرى، فإن الترنندات لا يجب أن تكون وسيلة للهروب أو التسلية فقط، بل يمكن استثمارها في دعم التعليم، وتعزيز الوعي، وخدمة قضايا مجتمعية مهمة، شريطة التحقق من صحة المعلومات المتداولة وتجنّب الوقوع في فخ الأخبار المضللة، خاصة في الترنندات ذات الطابع السياسي أو الإنساني أو الصحي. فالتثبت من المصدر والرجوع إلى الجهات الموثوقة خطوات أساسية لحماية الفرد والمجتمع من التضليل الرقمي. والأهم من ذلك، أنّ صناعة الترنند لم تعد حكرًا على وسائل الإعلام أو المشاهير؛ بل أصبحت فرصة لكل فرد لإحداث أثر إيجابي، عبر الإبداع في طرح الأفكار وتسليط الضوء على المبادرات البناءة والقيم التربوية بأساليب مؤثرة وجاذبة. فالمحتوى في حد ذاته قوة، وحسن توجيهه يمثل

تشمل الترنندات

الرقمية محتويات

مرئية راجعة،

وتحديات شبابية،

وقضايا تثير الجدل

العام

دعوات لتوحيد منصات تسجيل واعتماد الموردين بما يضمن زيادة المحتوى المحلي

خبراء لـ«الرؤية»: «هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي» تطور نوعي يُعزز نمو القيمة المحلية المضافة

«هيئة المشاريع» تسهم في إعادة توجيه سياسات الشراء والمناقصات

الحجري: إنشاء «الهيئة» يؤكد التزام عُمان بتعزيز الحوكمة ورفع كفاءة الإنفاق العام

اقترح بإنشاء بوابة وطنية تتبع «الهيئة» لربط جميع المنصات في واجهة واحدة وشاملة



الرؤية - ريم الحامدية

بالتزامن مع صدور المرسوم السلطاني القاضي بتعديل مسمى الأمانة العامة لمجلس المناقصات إلى «هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي الجديد، شهدت مجموعة «قيمة» المتخصصة في القيمة المحلية المضافة والمحتوى المحلي، نقاشاً مُعمّقاً عبر تطبيق «واتساب»، حول واقع المنصات الرقمية الداعمة للمحتوى المحلي في سلطنة عُمان، والتحديات التي تواجهها، والآفاق المستقبلية لتطويرها بما يتوافق مع تطعات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتركّز النقاش على المنصات الرقمية التي أطلقتها مؤسسات حكومية وخاصة مختلفة بهدف دعم وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القيمة المحلية المضافة. وقد شملت هذه المنصات «توطين» التابعة لوزارة العمل، والتي تهدف إلى ربط العُمانية بفرض العمل وتعزيز نسب التعمين، إضافة إلى منصة «إسناد» المعنية بإدارة المشتريات والمناقصات الحكومية، والتي تستخدمها أكثر من ٧٥ جهة حكومية وتسُجّل فيها أكثر من ٢٤٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة. كما ناقش المشاركون نظام «JSRS» الخاص بتسجيل واعتماد الموردين في قطاع الطاقة والمعادن، ونظام «MARS» الذي يعنى برصد تنفيذ التزامات القيمة المحلية المضافة، ومنصة «قَمَم» التي أطلقتها جهاز الاستثمار العُماني للشركات التابعة له لرفع تقارير الأداء، إضافة إلى منصة «إنتاجي» التابعة لشركة عُمان لتسويق المنتجات المحلية.

التكامل المؤسسي

وقد أجمع المشاركون على أن تعدد هذه المنصات واختلاف الجهات المُشغّلة لها قد أدّى إلى تشتّت الجهود وتضارب البيانات؛ مما أضعف من فعالية هذه الأدوات الرقمية في تحقيق أهدافها. وأشار عدد من المختصين إلى أن غياب التكامل المؤسسي وافتقار المنصات إلى قاعدة بيانات موحدة ومحدّثة يعوقان قدرة الجهات على استثمار هذه الأدوات بالشكل الأمثل.

وانتقد المشاركون محدودية الشفافية في بعض المنصات، لا سيما فيما يتعلق بنشر تفاصيل العقود ونسب التعمين وأعداد المؤسسات العُمانية المستفيدة مطالبين بالشفافية في نشر مؤشرات إجمالي العقود ونسب التعمين والمشتريات والخدمات المحلية، مؤكداً أن هذه البيانات أساسية لاتخاذ قرارات فعالة واثبات الفرض المتاحة. وفي ظل هذا التحدي، طرح النقاش مقترحاً بإطلاق منصة وطنية موحدة ذات طابع سيادي، تُدار من قبل الهيئة وتُعيّن بتجميع وربط جميع المنصات الحالية في واجهة واحدة شاملة وسهلة الاستخدام، على أن توفر هذه المنصة أدوات تحليل ذكية وتقارير متابعة دورية تعكس الأداء الحقيقي للمحتوى المحلي.

وتطرقت المداخلات إلى أهمية إشراك زوّد الأعمال في تصميم وتطوير هذه المنصات لضمان توافقها مع احتياجات السوق المحلي، إلى جانب الدعوة إلى توفير بيانات مفتوحة وشفافة حول العقود والمناقصات ومؤشرات الأداء مساهمة في خلق فرص استثمارية تساعد الجهات بالترويج لها، بما يسهم في رفع درجة التمكين الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأكد المشاركون في مجموعة «قيمة» ضرورة أن تضطلع الهيئة الجديدة (هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي) بدور قيادي في هذا الجانب، عبر رسم سياسات موحدة للإشراف على المنصات الرقمية، وضمان تكاملها، وتقديم تقارير متابعة دقيقة، بما يواكب مستهدفات الرؤية الوطنية في تنويع مصادر الدخل وتعزيز القيمة المحلية في الاقتصاد الوطني.

مختلف القطاعات بحسب طبيعتها. واتسم النقاش في هذه المجموعة بالحيوية والواقعية، وشارك فيه مختصون من مختلف القطاعات، حيث أجمعوا على أن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة التعدد والتجريب إلى مرحلة التوحيد والتكامل، عبر منصة وطنية موحّدة تعكس طموحات المرحلة المقبلة وتلبّي احتياجات جميع الأطراف المعنية.

نقطة نوعية

وفي تصريحات خاصة لـ«الرؤية»، قال الدكتور أحمد الحجري أستاذ مساعد في المحتوى المحلي والتنمية الاقتصادية بجامعة السلطان قابوس، إن المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٥/٥٧) بإنشاء «هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي» يجسّد نقلة نوعية في بنية الدولة المؤسسية، ويؤكد التزام سلطنة عُمان بتعزيز الحوكمة ورفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المُستدامة وتعزيز القيمة المحلية. وأكد أن هذا التحول لا يقتصر على الجانب

قيمة

فعلي للسوق قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتأخير تنفيذ المشاريع أو حتى عزوف المستثمرين، مضيفة أن التحدي الأكبر يتمثل في إيجاد توازن بين جذب الاستثمارات وتطبيق سياسات التوطين. وأوضحت أن المستثمرين غالباً ما ينظرون إلى المحتوى المحلي كعبء إضافي وليس كقيمة مضافة، ما لم يكن النظام مرناً وشفافاً ويقدم حوافز مقابلة.

وحذّرت الحوسنية من أن الجاذبية الاستثمارية قد تتأثر سلباً إذا استمرت مشكلات مثل تأخر إجراءات التراخيص أو الجمارك المرتبطة بمتطلبات القيمة المحلية، أو نقص الكفاءات المحلية، أو ضعف الشفافية في آليات التقييم والمناقسة. ولذلك، شددت الحوسنية على أن الحل لا يكمن في التخفيف من مبدأ المحتوى المحلي؛ بل في تطبيقه بذكاء، عبر التدرّج بحسب القطاع والموقع الجغرافي، وتقديم إعفاءات مشروطة في المراحل الأولى مقابل نقل المعرفة لاحقاً، إلى جانب حوافز ملموسة مثل نقاط إضافية في التقييم، وتسهيلات ضريبية، أو دعم لوجستي للشركات الملتزمة فعلياً بالتوطين.

وأكدت الحوسنية أن البيئة التشريعية في سلطنة عُمان مهيةة جزئياً لتطبيق فعال لمبادئ المحتوى المحلي، إلا أن ذلك يتطلب مرونة تشريعية ودعمًا اقتصاديًا للموردين المحليين ونظام حوافز ذكي للمستثمرين، بما يضمن تحقيق التوطين الحقيقي دون الإضرار بجاذبية الاستثمار وسرعة الإنجاز.

أدوار استراتيجية

وقالت باحثة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي إن المؤسسات الأكاديمية والبحثية يمكن أن تؤدي دوراً استراتيجياً في دعم الهيئة، وذلك عبر إنتاج المعرفة وتحليل السياسات وبناء الأدلة التجريبية التي تُمكن الهيئة من اتخاذ قرارات مستنيرة. ودعت إلى عدم إكثاف هذه المؤسسات بدور المراقب أو الناقد؛ بل أن تسهم فعلياً في تطوير أدوات تقييم محايدة ونماذج اقتصادية لقياس الأثر الفعلي لتطبيق سياسات القيمة المحلية المضافة على النمو الاقتصادي والتوظيف. وأشارت الحوسنية إلى إمكانية إعداد دراسات قطاعية تستكشف سبل التوطين الذي في سلاسل الإمداد، إلى جانب اقتراح آليات مرنة لتصميم العقود والمناقصات تراعي خصوصية السوق العُماني وتحفّز الابتكار المحلي. لكنها في الوقت ذاته لفتت إلى وجود فجوة معرفية واضحة تتعلق بندرة الدراسات المتعمقة خارج قطاع النفط والغاز، وغياب قواعد بيانات وطنية موحدة تُمكن من تحليل الأثر الحقيقي للتوطين.

وأضافت أن الربط بين الأبحاث الأكاديمية ودوائر صنع القرار لا يزال ضعيفاً، وهو ما يتطلب بناء جسور مؤسسية أكثر فاعلية بين الهيئة والجامعات؛ سواء عبر وحدات بحثية مشتركة أو برامج تدريبية أو تمويل أبحاث تطبيقية موجهة. واختتمت الحوسنية حديثها بالتأكيد على أن ردم هذه الفجوة المعرفية ليس ترفاً؛ بل هو شرط أساسي لتحول القيمة المحلية المضافة إلى أداة استراتيجية قائمة على الأدلة، لا مجرد التزام نظري في وثائق التوجيه.

«الهيئة» ستعمل

على تحويل

الإنفاق الحكومي

لأداة جذب قوية

لصناعات متقدمة

لدعم التوطين

عُمان قطعت شوطاً

مهماً في بناء

الأطر المؤسسية

المرتبطة بالمحتوى

المحلي

الصين أبرز تجربة

دولية نجحت في

تحقيق التكامل بين

السياسات المالية

والاقتصادية

الحوسنية: ضرورة

دمج أهداف القيمة

المحلية المضافة

في مراحل التخطيط

الاقتصادي

والميزانيات العامة

الربط بين الأبحاث

الأكاديمية ودوائر

صنع القرار لا يزال

ضعيفاً



رحة الحوسنية

الهيئة الجديدة لتكون جهة تنمية مُمكنة، لا رقابية فحسب؛ وذلك من خلال دمج أهداف القيمة المحلية المضافة في مراحل التخطيط الاقتصادي والميزانيات العامة، وتوجيه المشاريع الحكومية والخاصة لتكون أدوات تخلق فرص العمل وتطوير سلاسل التوريد المحلية وتحفيز الابتكار الصناعي. وبيّنت الحوسنية أن من الآليات المقترحة لتحقيق مواءمة السياسات الكرى مع الأدوات التنفيذية لدى بين المنصات الموجودة حالياً التي تخدم المحتوى المحلي، وتصنيف الشركات استناداً إلى أدائها الفعلي في التوطين، وتوفير مراكز دعم فني للشركات الصغيرة والمتوسطة لرفع جاهزيتها التنافسية. كما شددت على أهمية أن تبني الهيئة سياسة متابعة صارمة لما بعد الترسية تضمن أن تنفيذ المحتوى المحلي يتم فعلياً، مع وجود حوافز وجزاء واضحة. وأضافت: «يجب أيضاً تكثيف الجهود في عمل الورشات التوضيحية لأهداف المحتوى المحلي، والتركيز على التعاون المشترك والتنسيق الجيد بين الجهات الفاعلة».

ولترسيخ هذا التحول بشكل استراتيجي، اقترحت الحوسنية أن تطلق الهيئة ما سمّته الاستراتيجية الوطنية للمحتوى المحلي، كخارطة طريق تُراجع دورياً وتُربط ببرامج التعمين وسياسات الابتكار والتصنيع المحلي، بما يضمن أن القيمة المحلية المضافة تصبح ركيزة اقتصادية حقيقية ضمن رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، لا عبئاً تعاقدياً يُثقل عليه.

قاعدة تشريعية

وأوضحت الحوسنية أن السلطنة تمتلك قاعدة تشريعية واضحة نسبياً لتطبيق سياسة القيمة المحلية المضافة، خاصة بعد دمج مبادئ التوطين ضمن سياسات الشراء الحكومي و«دليل التقييم الفني للمناقصات». ومع ذلك، ترى الحوسنية أن بعض هذه التشريعات لا تزال تركز على الامتثال الشكلي أكثر من تحقيق النتائج الفعلية، مما يؤدي إلى استجابات سطحية من بعض الشركات. ولذلك، ينبغي ربط هذه القوانين بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس مع تجنب فرض نسب توطين جامدة قد لا تلّام خصوصية كل قطاع أو مشروع. وتابعت الحوسنية أن جاهزية تطبيق المحتوى المحلي تختلف من قطاع إلى آخر، مشيرة إلى أن قطاع النفط والغاز يتوفر على بنية تحتية ناجحة نسبياً وبيئة تنظيمية داعمة، كما يتضح في برامج تطوير الموردين المحليين لدى شركات مثل أوكسي (OXY) وشركة تنمية نفط عُمان (PDO)، وفي المقابل، تواجه قطاعات مثل: الإنشاءات والنقل والتقنية تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد وضعف قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية المتطلبات الفنية والمعيّارية. وأكدت الحوسنية أن التطبيق الصارم دون تأهيل



د. أحمد الحجري

المناسب. كما أكد أن بناء منصة وطنية موحدة لا يمكن اختزاله في الوظائف الإدارية، بل يتطلب أيضاً جاهزية تقنية عالية تتضمن أدوات الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وتحليل البيانات الكبيرة لتقديم توصيات تنبؤية تدعم صنع القرار. وأوضح الحجري أن إشراك الكفاءات الوطنية في تصميم وتشغيل هذه المنصة أمر أساسي لضمان استقلالها شأنه أن يسهم في تحقيق العدالة في توزيع الفرص وتعزيز الأثر التنموي على المستويين الجغرافي والقطاعي، مشدداً على أن الهيئة تمتلك موقعاً حيوياً يمكنها من تطوير استراتيجيات متخصصة للتعامل مع أنماط الإنفاق المختلفة.

تعزيز القيمة المحلية

وبيّن الحجري أن فاعلية المحتوى المحلي تعتمد بدرجة كبيرة على فهم هذه الأنماط وتوجيهها بالشكل الصحيح، فهناك الإنفاق الحكومي، وهو الأوسع تأثيراً، ويقع ضمن القرار السيادي، ما يستدعي إطاراً وطنياً يحول هذا الإنفاق إلى أداة استراتيجية لتعزيز القيمة المحلية، إلى جانب إنفاق القطاع الخاص الذي يتطلب منهجية مرنة تراعي تنوع نماذج الحوكمة بين الشركات العالمية والمحلية. وأشار إلى أهمية الإنفاق الفردي- سواء من الأسر أو المستهلكين أو السّياح- والذي يمكن أن يُوظف بدوره لدعم المنتجات المحلية، من خلال السياسات التحفيزية والتوعية الاقتصادية التي تُعزز مبدأ المواطنة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالتحديات، أكد الحجري أن سلطنة عُمان شهدت في السنوات الأخيرة تطوراً ملموساً في بناء منصات داعمة للمحتوى المحلي، مثل منصة إسناد للمناقصات الحكومية، وتوطين، و JSRS و MARS في قطاع الطاقة، إضافة إلى منصات أخرى كمنصة قَمَم ومنصة إنتاجي. لكنه أوضح أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لا تزال بحاجة إلى قدر أكبر من التكامل المؤسسي والتقني لضمان فعالية الأداء ونفاذي التكرار وضمان البيانات. وأضاف أن النقاشات التي طُرحت مؤخراً في منصة «قيمة» تعكس وعياً استراتيجياً متقدماً، حيث دعت إلى مواءمة أفضل بين المنصات المختلفة تحت مظلة رؤية وطنية موحدة، والانتقال من التركيز على الجوانب التقنية إلى بناء بيئة مؤسسية داعمة لحوكمة المحتوى المحلي. وأشار إلى أن من أهم الخطوات المطلوبة لتعزيز هذه الجهود تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة وموحدة تشمل مؤشرات مثل نسب التعمين، أداء الموردين، وحجم الإنفاق المحلي. وشدد الحجري على أن نجاح هذا المسار يتطلب وجود جهة إشراف وطنية تُعنى بالحوكمة الرقمية والتكامل بين المبادرات المختلفة، وأن هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي يمكن أن تضطلع بهذا الدور الحيوي في حال توافر الإطار المؤسسي والتشريعي

استدامة التنمية

من جانبها قالت رحة الحوسنية، باحثة دكتوراه في الاقتصاد السياسي، إن مفهوم القيمة المحلية المضافة في سلطنة عُمان لا ينبغي أن يظل مجرد شرط يُدرج في وثائق المناقصات أو أداة للتقييم التعاقدي، بل يجب أن يتحول إلى محور اقتصادي تنموي مستدام تقوده هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي. وأكدت الحوسنية أن هذا التحول يتطلب تعزيز دور

تجسيدًا للأداء الاستثنائي للشركة العامة للسيارات

تتويج «ميتسوبيشي عُمان» بجائزة «أفضل مُوزع للعام» على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا



إنجازًا يفخر به فريقنا، يُرز هذا التقدير قوة مبيعاتنا وخدمات ما بعد البيع، ونقاط التواصل مع العملاء، الاتساق والتفاني اللذين نُقدّمهما كفريق للعلامة التجارية التي نمثلها، وتُعزّز هذه الجوائز التزامنا المستمر بتعزيز تجربة ميتسوبيشي الديناميكية في عُمان عامًا بعد عام». وفضل شبكتها الوطنية القوية التي تضم ٩ صالات عرض، و١٤ مركز خدمة، و١٧ منفذًا لقطع الغيار، تواصل ميتسوبيشي عُمان توفير تجربة امتلاك مميزة ومجزية لجميع سائقي السيارات في جميع أنحاء السلطنة. ولا تُعدّ هذه الجوائز الأخيرة احتفالاً بنجاحات سابقة فحسب، بل تؤكد أيضًا على رسالتها في تقديم التميز في كل خطوة.

سنوات بوضع معايير جديدة في القطاع وبناء ثقة طويلة الأمد مع عملائنا. ويكتسب هذا الإنجاز أهمية خاصة كونه يتزامن مع الذكرى الذهبية الخمسين لشراكتنا مع ميتسوبيشي موتورز». من جانبه، أوضح نيلز بورمانز الرئيس التنفيذي لمؤسسة الزبير: «نشر بفخر كبير تجاه النجاح المستمر الذي تحقّقه الشركة العامة للسيارات وميتسوبيشي عُمان، فهذه الجوائز لا تمثل مجرد تكريم من ميتسوبيشي موتورز، بل تعكس أيضًا رؤية المجموعة الأوسع نحو التميز والابتكار وتحقيق الأثر الإيجابي في مختلف القطاعات التي نخدمها في السوق». فيما قال مانوج رانادي المدير العام للشركة العامة للسيارات: «يعدّ هذا

في خدمات ما بعد البيع» زيادة ميتسوبيشي عُمان في رعاية العملاء وتقديم الخدمات الفنية. كما تُشيد بالتزام الشركة المستمر بتقديم تجربة عملاء عالمية المستوى، ودعم فني، وخدمة سريعة، حتى بعد بيع السيارة. وتعد هذه السنة الرابعة على التوالي التي تفوز فيها ميتسوبيشي عُمان بالجائزة البلاتينية المرموقة في خدمات ما بعد البيع، لتصبح بذلك الموزع الوحيد الذي يحقق هذا الإنجاز المتميز. وقال هاني بن محمد الزبير رئيس قطاع النقل والمعدات في مؤسسة الزبير: «إن ما حصده هذا العام هو نتاج القيادة الواعية، والتميز التشغيلي، وثقافة مؤسسية تضع العمل في المقام الأول، ويؤكد هذا التكريم التزامنا الراسخ منذ

وللاّهم. وجرى تكريم ميتسوبيشي شامل للأداء في المبيعات والتسويق وتجربة العملاء وخدمات ما بعد البيع ونمو الأعمال بشكل عام. وتُعدّ هذه الجائزة دليلًا على تميز ميتسوبيشي عُمان المستمر، وتطورها الاستراتيجي، ونهجها الراسخ المرتكز على العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت ميتسوبيشي عُمان على جائزة «التميز في خدمات ما بعد البيع»، لتكون بذلك الفائز الوحيد بهذه الجائزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويؤكد هذا التكريم قوة الأداء التشغيلي للشركة، بما في ذلك معايير ورش العمل الاستثنائية، والخبرة الفنية، وتوافر قطع الغيار، وخدمة العملاء الاستباقية، كما تُسهم هذه العوامل جميعها في تحقيق مستويات عالية من رضا العملاء

الشرق الأوسط وأفريقيا، بناءً على تقييم شامل للأداء في المبيعات والتسويق وتجربة العملاء وخدمات ما بعد البيع ونمو الأعمال بشكل عام. وتُعدّ هذه الجائزة دليلًا على تميز ميتسوبيشي عُمان المستمر، وتطورها الاستراتيجي، ونهجها الراسخ المرتكز على العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت ميتسوبيشي عُمان على جائزة «التميز في خدمات ما بعد البيع»، لتكون بذلك الفائز الوحيد بهذه الجائزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويؤكد هذا التكريم قوة الأداء التشغيلي للشركة، بما في ذلك معايير ورش العمل الاستثنائية، والخبرة الفنية، وتوافر قطع الغيار، وخدمة العملاء الاستباقية، كما تُسهم هذه العوامل جميعها في تحقيق مستويات عالية من رضا العملاء

مسقط- الرؤية

حازت الشركة العامة للسيارات- الموزع الرسمي لميتسوبيشي موتورز في سلطنة عُمان وإحدى شركات مؤسسة الزبير- على جائزة «أفضل موزع للعام» من شركة ميتسوبيشي موتورز الشرق الأوسط وأفريقيا. وتجسد هذه الجائزة الأداء الاستثنائي الذي حققته الشركة العامة للسيارات في مختلف مجالات الأعمال الرئيسية، مما يعزز مكانتها كواحدة من أنجح موزعي ميتسوبيشي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وفي إنجاز بارز، حصلت ميتسوبيشي عُمان خمس جوائز مرموقة، تبرز كل منها أحد الجوانب الأساسية لجودة عمليات الشركة. ويُمنح لقب «موزع العام» لأفضل موزع أداءً في منطقة

«صحار الدولي» يطلق منصة الخدمات المصرفية المفتوحة لتعزيز مسيرة التحول الرقمي

عُمان، ويجسّد تطوير منتصتا المصرفية المعتمدة على واجهات برمجة التطبيقات (API)، يُقدّم صحار الدولي من شركائنا والمطورين بناء حلول تركز على تلبية احتياجات الزبائن وتعزز من تجاربهم من حيث السهولة، والموثوقية، والشفافية. ويأتي هذا التوجّه في إطار دورنا الاستراتيجي الداعم لاقتصاد رقمي متماسك وقادر على التكيف، بما يخدم تطلعات التنمية الوطنية المستدامة».



واستنادًا إلى بنية تحتية متقدمة للخدمات المصرفية عبر واجهات برمجة التطبيقات (API)، يُقدّم صحار الدولي من خلال منصته الجديدة للخدمات المصرفية المفتوحة نموذجًا متطورًا يوفر وصولاً آمناً قائمًا على موافقة المستخدم إلى مجموعة من الخدمات المالية الأساسية. وتمكّن هذه المنصة مزوّدي الخدمات من الربط السلس والأمين مع الأنظمة الرئيسية لمؤسساتهم، ما يعزز تقديم حلول مالية مخصصة، وتكاملاً فورياً، وسلاسة

عُمان ٢٠٤٠، لاسيّما تلك المرتبطة بالابتكار، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، وترسيخ مفاهيم الشمول المالي. وقال عبدالواحد بن محمد المرشدي الرئيس التنفيذي لصحار الدولي: «من خلال إطلاق خدماته المصرفية المفتوحة، لا يقتصر دور صحار الدولي على مواكبة التوجهات العالمية في الابتكار، بل يتجاوز ذلك نحو المساهمة الفاعلة في رسم ملامح مستقبل قطاع الخدمات المالية في سلطنة

المنصة المتكاملة حلولاً رقمية متقدمة تخدم شريحة واسعة من زبائن البنك، إلى جانب الشركاء الاستراتيجيين وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مما يُعزز من قدراتهم على تقديم خدمات مالية مرنة وآمنة وفعالة. ويؤكد هذا التطور التزام صحار الدولي بالابتكار الشامل، باعتباره ركيزة أساسية نحو بناء مُستقبل مالي أكثر ترابطاً وذكاءً في السلطنة، وتأتي هذه المبادرة منسجمة على نحو وثيق مع الأهداف المحورية لرؤية

مسقط- الرؤية

أطلق صحار الدولي منصة الخدمات المصرفية المفتوحة، ليصبح بذلك أول بنك في سلطنة عُمان يوفر هذا النوع من الخدمات المتطورة. ويُمثّل هذا الإنجاز خطوة محورية ضمن مسيرة البنك نحو التحول الرقمي، ويعكس رؤيته في الريادة وتبني أحدث الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي. وتُتيح هذه

ضمن جوائز «إيميا فاينانس» العالمية فوز «لولو» بجائزة «أفضل طرح عام أولي في الشرق الأوسط»



مستثمرونا فينا، لقد شكّل الاكتتاب العام الأولي نقطة تحول في مسيرة لولو للتجزئة، وسنظل ملتزمين بتقديم قيمة طويلة الأجل ونمو مستدام لجميع مستثمرينا وعملائنا. وتسلم الجائزة كل من سيفي روبالوا الرئيس التنفيذي، وبراساد كيه كيه المدير المالي، ونيدين خوسيه سكرتير المجموعة، في حفل توزيع جوائز إيميا فاينانس في لندن.

الأولية، وإصدارات الديون، والتمويل الإسلامي، والصفقات الهيكلية، وعمليات الدمج والاستحواذ. وقال سيفي روبالوا الرئيس التنفيذي لشركة لولو للتجزئة القابضة: «تعد الجائزة تأكيداً على النجاحات والإنجازات المتميزة التي تحقّقها لولو للتجزئة على كافة المستويات، وتعكس قوة أعبائنا والتزام فريقنا بالثقة التي وضعها

فازت لولو للتجزئة القابضة بي إل سي- الشركة الرائدة في مجال تجارة التجزئة المتكاملة- بجائزة «أفضل طرح عام أولي في الشرق الأوسط» من مجموعة «إيميا فاينانس»، وذلك خلال حفل توزيع جوائز إيميا فاينانس ٢٠٢٤، الذي عُقد في لندن. ويعكس هذا التكريم مكافأة لولو للتجزئة وتنويعاً للطرح العام الأولي التاريخي للشركة، والذي تمكّن من جمع ١,٧ مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، متمثلاً في إدراج الشركة رسمياً في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وتُعتبر جوائز «إيميا فاينانس» معياراً للتميز في أسواق رأس المال في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، ويتم اختيار الفائزين من بين مجموعة من الترشيحات المقدمة من بنوك الاستثمار والشركات والجهات الفاعلة في السوق. وتسلّط الجوائز الضوء على المعاملات المالية الأكثر تأثيراً وابتكاراً، والتي تشمل الاكتتابات العامة

بإنتاج 4 ملايين سيارة.. «جيلي إيجراند» تواصل ترسيخ ريادتها في سوق سيارات السيدان

وتربعت على صدارة مبيعات سيارات السيدان المستقلة لثلاث سنوات متوالية، إضافة إلى تحقيقها مبيعات تجاوزت ١٠,٠٠٠ وحدة شهرياً على مدى ١٥٩ شهراً متتالياً. ونالت إيجراند اعترافاً واسعاً بجودتها العالية، حيث حصلت لقب أفضل سيارة سيدان مدمجة وفقاً لمؤشر (J.D. Power) لتصنيفات الجودة والاعتمادية للسيارات في السوق الصينية لعامين على التوالي، وكانت أيضاً أول سيارة تنال شهادة الاعتمادية من معهد أبحاث السيارات الصيني.

الصينية، ومنذ طرحها الأول، حققت إيجراند ست إنجازات وميزات فريدة مما أهلها للحصول على لقب «بطل السيدان الوطني». وعلى صعيد المبيعات، تجاوزت إيجراند حاجز ٦٠,٠٠٠ وحدة شهرياً، في إنجاز غير مسبوق، كما كانت أول سيارة تحصل على تأهيل الإعفاء من التصدير، ما يعكس ريادتها الراسخة في كل من السوق المحلي والأسواق العالمية، وعلى مدى تسع سنوات متتالية، حافظت إيجراند على حضورها ضمن قائمة أفضل ١٠ سيارات سيدان مبيعاً في الصين،



لصناعة السيارات الصينية، حيث تنتقل من الاعتماد على القوة التصنيعية إلى التركيز على خلق قيمة مضافة عالمية من خلال الابتكار والجودة. وتواصل جيلي إيجراند، بجودتها العالية وابتكاراتها المتقدمة، تطوير جودة أداء سيارات السيدان، ووضع معايير جديدة للتميز في سوق السيارات على مستوى العالم. وعلى مدار رحلتها الإنتاجية التي وصلت إلى ٤ ملايين وحدة، سجلت سيارة جيلي إيجراند سلسلة من الإنجازات الريادية التي تعكس مكانتها الفريدة في تاريخ صناعة السيارات

مسقط- الرؤية

أعلنت جيلي للسيارات تخطي إنتاج سيارة جيلي إيجراند حاجز ٤ ملايين وحدة في مصنع تشانغشينغ بمدينة هوتشو، بمقاطعة تشجيانغ، وهو ما يعد إنجازاً تاريخياً وعلامة فارقة في مسيرة الشركة. ويُعزز هذا الإنجاز مكانة جيلي إيجراند كواحدة من أبرز السيارات العالمية في الفئة B من سيارات السيدان، مؤكداً ريادة جيلي في سوق السيارات العالمي. ويشكل هذا الحدث تحولاً استراتيجياً

تحت رعاية الأمين العام لمجلس الوزراء

«الغرفة» تطلق النسخة الرابعة من «الامتياز التجاري» باستهداف تطوير 25 علامة تجارية عُمانية

الرواس: الامتياز التجاري رافد داعم لنمو القطاع الخاص في عُمان

السعدي: تطوير العلامات التجارية عبر حزمة متكاملة من الخدمات

«الغرفة» توقعّ مذكرة تعاون مع «اتحاد الغرف السعودية»

مسقط- الرؤية

أطلقت غرفة تجارة وصناعة عُمان أمس الأحد، النسخة الرابعة من برنامج الامتياز التجاري، تحت رعاية معالي الشيخ الفضل بن محمد الجارحي الأمين العام لمجلس الوزراء، وحضور سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وعدد من المكرمين والسفراء وأصحاب السعادة، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة، وأصحاب وصاحبات الأعمال. وشهد البرنامج منذ تدشين نسخته الأولى في عام ٢٠٢٣ إلى الآن توقيع ١١٠ اتفاقيات منح امتياز تجاري في ١٦ دولة حول العالم. وقال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان: «تولي الغرفة اهتمامًا كبيرًا بدعم المبادرات النوعية التي تخدم القطاع الخاص وتعزز من تنافسيته، ويأتي تأسيس مركز الامتياز التجاري لنشر ثقافة الامتياز التجاري، وتقديم الدعم لأصحاب الأعمال في بناء نماذج توسع مؤسسية قائمة على أفضل الممارسات، وتحسن في مجلس الإدارة نؤمن بأهمية هذا المسار في زيادة القيمة السوقية للمنتجات العُمانية، وتوفير بيئة محفزة للنمو والتوسع داخليًا وخارجيًا».

وأضاف سعادته: «تؤكد غرفة تجارة وصناعة عُمان استمرارها في دعم الابتكار وتطوير النماذج الاقتصادية الحديثة، وتدعو أصحاب وصاحبات الأعمال للاستفادة من برنامج الامتياز التجاري كفرصة لتوسيع أعمالهم وبناء علامات تجارية قادرة على المنافسة في

السوق العالمية، بما يعزز من مكانة الاقتصاد العُماني على خارطة الامتياز التجاري الدولي». وحول أهمية البرنامج للقطاع الخاص، قال سعادته: «يعد الامتياز التجاري رافدًا مهمًا لدعم القطاع الخاص العُماني وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية؛ حيث يعد من النماذج الحديثة التي تمكن رواد الأعمال والشركات من توسيع أعمالهم بفعالية وكفاءة، ويوفر هذا النموذج بيئة مؤسسية واضحة المعالم، تقوم على أنظمة تشغيل ومعايير تشغيلية مهنية، مما يساهم في رفع كفاءة الشركات العُمانية وتمكينها من التوسع محليًا ودوليًا بشكل مستدام، ويمتد أثر الامتياز التجاري

ليشمل تحفيز سلاسل الإمداد المحلية، من خلال خلق طلب منتظم على المنتجات والخدمات الوطنية، الأمر الذي يساهم في تنشيط مختلف القطاعات الإنتاجية». من جانبه، أوضح المهندس حمود بن سالم السعدي النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان رئيس لجنة مركز الامتياز التجاري أن هذه النسخة من برنامج الامتياز التجاري تهدف إلى تطوير ٢٥ علامة تجارية عُمانية، من خلال حزمة متكاملة من الخدمات تشمل التدريب والاستشارات والزيارات الميدانية؛ بما يضمن جاهزية هذه المشاريع للانتقال إلى نموذج الامتياز التجاري

بثققة واحترافية. وذكر السعدي أن البرنامج شهد منذ تدشينه توقيع ١١٠ اتفاقيات منح حقوق الامتياز التجاري، وشارك بالبرنامج أكثر من ١٧٠٠ مشارك، كما عقدت أكثر من ١٦٠ جلسة استشارية. وأكد السعدي أن الغرفة تطمح من خلال البرنامج إلى تحقيق نتائج ملموسة، تتمثل في تأهيل العلامات الوطنية لتكون قادرة على منح حق الامتياز، وتهيتها لدخول الأسواق الخارجية، وتعزيز بيئة الامتياز التجاري في سلطنة عُمان كرافد اقتصادي واعد، يضيف إلى جهود التنويع الاقتصادي ويواكب التوجهات العالمية في ريادة الأعمال.

وقال صالح بن جمعة البلوشي رئيس اللجنة المشرفة على برنامج الامتياز التجاري بغرفة تجارة وصناعة عُمان: «يأتي برنامج الامتياز التجاري لتحقيق توجهات الغرفة الاستراتيجية في بناء بيئة أعمال محفزة، وتمكين رواد الأعمال من أدوات التوسع والنمو المستدام، فالبرنامج لا يقتصر فقط على تدريب وتطوير أصحاب العلامات التجارية، بل يساهم بشكل مباشر في تحسين بيئة الأعمال من خلال خلق مسارات تجارية واضحة تتيح لأصحاب المشاريع الانتقال من النمط التقليدي إلى نماذج الامتياز المؤسسي، بما يعزز من القيمة السوقية للمنتجات والخدمات العُمانية».

وشهد الحفل توقيع مذكرة تعاون ومذكرة تفاهم؛ حيث وقعت غرفة تجارة وصناعة عُمان ممثلة بمركز الامتياز التجاري مذكرة تعاون مع اتحاد الغرف السعودية ممثلًا في مجلس الأعمال العُماني السعودي المشارك، لتنظيم النسخة الأولى للمعرض العُماني السعودي للامتياز التجاري خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر المقبل ولغاية ٢ أكتوبر المقبل. ويهدف المعرض إلى عرض الفرص الاستثمارية في قطاع الامتياز التجاري بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، وتمكين العلامات التجارية العُمانية من التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال نموذج الامتياز التجاري. كما وقعت الغرفة ممثلة بمركز الامتياز التجاري مذكرة تفاهم مع رابطة الفرائشيز والعلامات التجارية في الخليج العربي والشرق الأوسط «تجمع»؛ بهدف تنظيم التعاون الثنائي بين الطرفين في مجالات المعارض، والمؤتمرات، والتدريب، والتسويق، وتبادل المعلومات والتقارير، وذلك لتعزيز قطاع الامتياز التجاري في الأسواق المحلية والإقليمية. وقدم عبدالله المحروقي الرئيس التنفيذي لشركة «سلسلة الامتياز» عرضًا مرئيًا عن تفاصيل البرنامج في نسخته الرابعة لعام ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن البرنامج يسعى خلال هذه النسخة إلى تطوير ٢٥ علامة تجارية؛ حيث يتميز هذه النسخة باعتماد معايير اختيار دقيقة تشمل الجاهزية التشغيلية والمالية والتوسع الفعلي وخطط النمو، وربط ورش العمل المتقدمة مباشرة باحتياجات التوسع الفعلي للشركات بدلاً من التدريب العام.

انطلاق المعرض العُماني

السعودي للامتياز التجاري..

29 سبتمبر

مذكرة تفاهم بين «الغرفة»

ورابطة الفرائشيز

والعلامات التجارية في

الخليج والشرق الأوسط

توطين 17 مشروعًا باستثمارات 49 مليون ريال عُماني في «الرسيل الصناعية»

مسقط- الرؤية

أعلنت مدينة الرسيل الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، أنها وقعت خلال العام الماضي، ١٧ عقدًا لإقامة مشاريع على مساحة إجمالية تتجاوز ٣٥٥ ألف متر مربع، بإجمالي حجم استثمارات يتخطى ٤٩ مليون ريال عُماني، في أنشطة تتنوع بين المشاريع الصناعية واللوجستية والخدمية.

وقال المهندس فهد بن ناصر الأبروي القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة مدينة الرسيل الصناعية إنه مع نهاية العام ٢٠٢٤ تجاوز إجمالي حجم الاستثمارات التراكمي في مدينة الرسيل الصناعية ٧١٧ مليون ريال عُماني، بينما تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية ما يقارب ١١ مليون متر مربع، وتتنوع أنشطة المشاريع في المدينة الصناعية بين المواد الكيميائية، والمواد الكبرائية، ومواد البناء، وكوابل الألياف البصرية، والمواد الغذائية، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والقرطاسيات، والأصباغ، والمرشحات، والأثاث، وغيرها. وأضاف الأبروي أن

«مدائن» تعكف خلال الوقت الراهن على تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية في مدينة الرسيل الصناعية؛ ومن أبرزها: مشروع إنشاء البنية الأساسية لمجمع مدائن الريادي بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساحة تفوق ٦٠ ألف متر مربع؛ حيث يجري حاليًا مراجعة التصميم التفصيلية للمشروع الذي يهدف إلى إيجاد منطقة متكاملة الخدمات، يتم فيها تقسيم الأراضي إلى ورش صناعية بمساحة ٥٠٠ متر مربع لكل ورشة، وتخصص لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك

مشروع الأعمال الاستشارية لتحسينات البنية الأساسية في مدينة الرسيل الصناعية بهدف معالجة تجمعات مياه الأمطار في العديد من المناطق بالمدينة الصناعية، حيث يشمل المشروع إنشاء طرق جديدة للوصول إلى بعض الأراضي المؤجرة بالإضافة إلى بعض التحسينات الأخرى. ولفت الأبروي إلى أن هناك عددًا من المشاريع المستقبلية المعتمدة التي سيبدأ العمل على دراستها تنفيذها قريبًا؛ مثل: مشروع إعادة بناء المنطقة التجارية لتضم عدد أكبر من المحال، بهدف استقطاب العديد من المشاريع

التي يحتاجها المستثمرون ورواد المدينة الصناعية، إلى جانب إنشاء مشروع مُتكامل يخدم الأمن الغذائي بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، إضافة إلى مشروع إعادة تدوير واستخدام مياه الصرف الصحي في عمليات التبريد والتصنيع داخل مدينة الرسيل الصناعية. وأوضح أن «مدائن» انتهت خلال العام ٢٠٢٤ من مشروع تجميل مدخل المدينة الصناعية بطابع عصري. ويعمل مركز الخدمات «مسار» منذ افتتاحه في مدينة الرسيل الصناعية، على دعم بيئة الاستثمار ويعد نافذة استثمارية بنظام موحد لتيسير وتبسيط إجراءات حصول المستثمر على جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لمشروعه الاستثماري في محطة واحدة ومدة زمنية محددة، من أجل تشكيل منظومة من الخدمات المتكاملة التي يحتاجها المستثمر لتكوين وإيجاد قيمة مضافة لبيئة أعمال جاذبة للاستثمارات في سلطنة عُمان، ويساهم في متابعة المشروعات المنعثة وتقديم خدمات القيمة المضافة كالاستشارات والتمويل والبنوك والفحص الطبي والبريد والتسويق والترويج.

رصف 111 كيلومترًا من الطرق في الظاهرة



عربي- العُمانية

بتكلفة ٤ ملايين ريال عُماني، أما في ولاية ينقل فتم رصف ٢٥ كيلومترًا بتكلفة مليونين و٢٠٠ ألف ريال عُماني، وفي ولاية ضنك تم رصف ٣٦ كيلومترًا بمليون و٦٠٠ ألف ريال عُماني. وذكر الصارخي- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن العمل لا يزال جاريًا في مختلف المشروعات وينسب متفاوتة في التنفيذ؛ حيث بلغ الإنجاز في مشروع رصف الطرق الداخلية بولاية عربي الحزميتين الأولى والثانية حوالي ١٥ بالمائة، وبلغت نسبة الإنجاز ٣٠ بالمائة في مشروع رصف الطرق الداخلية لكل من ولايتي ينقل وضنك.

تنفذ ببلدية الظاهرة عددًا من الأعمال الإنشائية لمشروعات الطرق الداخلية بولايات المحافظة في إطار الخطة العامة للمشروعات الخدمية والتطويرية التجميلية التي تقوم بها البلدية خلال العام الجاري، وبلغ إجمالي أطوال هذه الطرق ١١١ كيلومترًا في مختلف الولايات. وقال المهندس سالم بن محمد الصارخي مدير دائرة المشروعات ببلدية الظاهرة إن مشروعات الطرق الداخلية تتوزع على ولاية عربي من خلال رصف ٦٠ كيلومترًا عبر الحزميتين الأولى والثانية

بدء الموسم الصيفي السياحي للمناطق الساحلية بجعلان بني بوعلی

جعلان بني بوعلی- العُمانية



شهدت المناطق الساحلية التابعة لولاية جعلان بني بوعلی بمحافظة جنوب الشرقية حراكًا سياحيًا نشطًا خلال إجازة ذكري الهجرة النبوية. وتميّزت أجواء المناطق الساحلية خلال هذه الأيام ببرودتها النسبية ونقاء هوائها، وتكاثف الضباب ما جعلها خيارًا مفضلًا للعديد من العائلات والشباب ومحبي التخييم وركوب الأمواج، كما أسهمت مجموعة من الفعاليات الترفيهية على شاطئ الأشخرة ومنتزه أصيلة السياحي والوجه البحرية لمنطقة الحدة استقطاب العديد من السياح والزوار والباحثين عن المغامرة والترفيه البحري من داخل وخارج سلطنة عُمان. وأكد عاملون في المنشآت الفندقية والمنشآت على أنهم من خلال هذه الخدمات السياحية حريصون على تقديم وتلبية تطلعات السياح على درجة كبيرة من الهدوء والاستجمام، فقد

بلغت نسبة الإشغال في المنشأة الفندقية والاستراحات السياحية أكثر من ٩٠ بالمائة مع اعتدال طقس سلطنة عُمان خلال فصل الصيف. ويبلغ عدد المنشآت السياحية بالمحافظة ١٥٢ منشأة سياحية بولايات محافظة جنوب الشرقية، وتأتي السياحة البحرية في مقدمة الوجهات السياحية التي تجذب السياح والزوار خاصة في فصل الصيف ومع

بداية الموسم الصيفي السياحي الذي يبدأ في مطلع شهر يوليو وحتى نهاية أغسطس. وتشهد المناطق الساحلية في هذه الأيام جهودًا حثيثة من الجهات المختصة لتعزيز المقومات الطبيعية وخدمات وفعاليات سياحية متنوعة بالتزامن مع فعاليات ملتقى أجواء الأشخرة في نسخته الثالثة تبدأ في الفترة من ١٦ يوليو وحتى ٩ أغسطس ٢٠٢٥.

بهدف تسليط الضوء على بيئة الأعمال واللوجستيات

«الغرفة» تشارك في «المؤتمر البحري العربي اليوناني»

مسقط- الرؤية

شاركت غرفة تجارة وصناعة عمان في أعمال المؤتمر البحري العربي اليوناني الثاني، الذي نظّمته الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية في العاصمة اليونانية أثينا، تحت شعار: «التعاون بين جيرة البحر»، بمشاركة عدد من ممثلي الغرف التجارية وأصحاب الأعمال والخبراء في قطاعي الملاحة والخدمات اللوجستية من الدول العربية واليونان. وهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز العلاقات التجارية والبحرية بين الدول المطلة على البحر، وتفعيل الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، لاسيما في ظل التحولات المتسارعة في سلاسل الإمداد العالمية، والدور المتنامي للموانئ والمناطق الصناعية في دعم الاقتصادات الوطنية. وأوضح سفيث بن ناصر الطيواني عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس مجلس إدارة فرع الغرفة

بمحافظة الداخلية، أن سلطنة عمان بما تمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي وتشريعات داعمة للاستثمار، تولي اهتماما بالغا بقطاع الموانئ واللوجستيات، مشيرًا إلى أن الحكومة العمانية تعمل على تطوير البنية الأساسية وربط الموانئ بالمناطق الاقتصادية والصناعية، لتكون بيئة جاذبة للأعمال وسلاسل التوريد، مما يعزز من مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي لوجستي. وأضاف الطيواني أن الموانئ العمانية مثل صحر وصلالة والقدم أصبحت



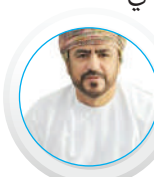
ضمن خطة الدرع الإبراهيمي الأمريكي الإسرائيلي لضمان أمن إسرائيل أولا ستقف حرب غزة خلال الأسبوع القادم وسيتم تشكيل تحالف يتضمن التطبيع والتحالف مع بعض الدول العربية ومحاصرة إيران وإقفال ملف غزة وحماس... السيناريو القادم خطير جداً وسيبتين وتتضح معالمه خلال الأسابيع القادمة



أبرزت معظم وسائل الإعلام أهمية نتيجة الدراسة التي تم تنفيذها والتي أشارت إلى أن ٩٩٪ والحمد لله لن تشملهم ضريبة الدخل على الأفراد لأن دخلهم السنوي لا يتجاوز ٤٢ ألف ريال مع احتساب الالتزامات المالية الأخرى مما يؤكد في المقابل وللأسف الحقيقة المرة أن دخل الفرد الشهري لأغلبية الناس ضعيف.



“ أرقى صناعة إنسانية هي صناعة المعروف؛ لا تحتاج إلى أدوات، ولا معدات، ولا مصانع، ولا أيد عاملة، بل تحتاج فقط إلى روح نقية تحب الخير للغير وتسعى إليه..”



إسرائيل لا تتنصر.. بل تغرق في وحل غزة



معاريف: الحرب في غزة فشل مدوّ لحكومة نتניהو

عضو بالكنيست: لا أفهم لماذا نُقاتل حتى الآن والجنود يقتلون كل يوم



إسرائيل استخدمت أحدث وسائل القتل والتدمير وعجزت عن إعلان النصر

العمليات النوعية المتواصلة للمقاومة تزيد من إجمالي قتلى الاحتلال

تطوير التكتيكات العسكرية للمقاومة ينجح في زيادة الخسائر الإسرائيلية

الرؤية- غرفة الأخبار

دائماً ما يصرح رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتניהو عن ضرورة تحقيق «النصر المطلق» في قطاع غزة، إلا أنه وعلى مدار قرابة العامين، فشلت إسرائيل في تحقيق هذا الهدف رغم الدمار الكبير والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيون في القطاع. وطوال هذه المدة، استعانت إسرائيل في حربها على غزة بأحدث وسائل القتل والتدمير ضد فصائل المقاومة ذات الإمكانيات المحدودة مقارنة بغيرها من الجيوش والتنظيمات التي حاربتها إسرائيل، ومع ذلك بقي جيش الاحتلال عاجزاً عن إعلان النصر أو استعادة الأسرى.

كما يستخدم الجيش مئات الطائرات المقاتلة والسفن الحربية والمدركات، وأحدث التقنيات التكنولوجية، بما فيها الذكاء الاصطناعي، وحصل على أسلحة

جديدة وذخائر وعناد من الولايات المتحدة وحدها بمقدار ٦,٥ مليار دولار، ودُمّر ٨٥ في المائة من الأبنية في قطاع غزة، وقتل أكثر من ٥٦ ألف فلسطيني،

ثلثاهم من الأطفال والنساء والمسنين (وهناك ٩٣٨ فلسطينياً قُتلوا في الضفة الغربية)، وأصاب نحو ٢٠٠ ألف بجراح، وقام بنهجير نحو مليوني فلسطيني من

بيوتهم، مرات عدة، بعضهم تم ترحيله من مكان لآخر ١٢ مرة، واعتقل نحو ١٠ آلاف فلسطيني. ومع هذا، فإن جيش الاحتلال عالق في غزة.



وفي ظل كل هذه المعطيات، يواجه جيش الاحتلال مقاومة شرسة أسفرت عن سقوط مئات القتلى والمصابين العسكريين، ولا تزال فصائل المقاومة تحتفظ بالأسرى، دون أن تتمكن إسرائيل من تحريرهم بالضغوط العسكرية. ولقد نشر المراسل العسكري لصحيفة «معاريف» آفي أشكنازي، مقالاً بعنوان: «في غزة، إسرائيل لا تتنصر، هي تغرق في الوحل»، أشار فيه إلى أنه على مدار أكثر من ٦٠٠ يوم، قتل ١٩٠٥ من الإسرائيليين، إلى جانب أسر العشرات.

وأضاف: «إدارة الحرب في غزة هي فشل مدو لحكومة إسرائيل، ورئيسها بنيامين نتניהو». وعدد المقال أسباب فشل جيش الاحتلال في غزة، والتي من بينها: تحديد أهداف وهمية للحرب لا يمكن تحقيقها مثل القضاء على حماس، وترحيل أهل غزة إلى دول أخرى، وعدم جاهزية الجنود الإسرائيليين للمعركة، إلى جانب تآكل

العتاد في الجيش الإسرائيلي، إلى جانب تطوير فصائل المقاومة من تكتيكاتها العسكري وتنفيذ عمليات توقع قتلى عسكريين إسرائيليين في مواقع مختلفة من القطاع. وتأكيداً على هذا الفشل، قال رئيس لجنة المالية في الكنيست موشيه غفني، أحد أبرز قادة الائتلاف الحكومي، تعقيباً على قتل ٧ جنود إسرائيليين في غزة نهاية الأسبوع الماضي: «أنا لا أفهم حتى هذه اللحظة على ماذا نقاتل ولأي حاجة، ما الذي نفعله هناك حين يُقتل جنود كل الوقت». ووفقاً لذلك، فإن استمرار الحرب في قطاع غزة لم يعد له أي أهداف سوى أن يضمن نتניהو استمراره في السلطة، وألا يحاكم بأيّ تهمة، خاصة وأن استطلاعات الرأي التي نُشرت خلال الحرب منذ أكتوبر ٢٠٢٣، تشير إلى أنه في حال إجراء الانتخابات ستخسر أحزاب الائتلاف الحكومي ثلث قوتها وتسقط.